



PROVISIONAL

A/PV.2369

1 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والتاسعة والستين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥، الساعة ٣.٠ / ١٠

الرئيس : السيد موفيز شودي (نائب الرئيس) (بنغلاديش)

ثم : السيد شورن (لكسمبرغ)

— مواصلة المناقشة العامة للبند (٩) من جدول الأعمال

أقيت الكلمات من :

السيد آل خليفة (البحرين)

السيد جرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد بانياراشن (تايلند)

السيد الشطي (تونس)

— وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثلاثين للجمعية العامة : التقرير الأول للجنة

وثائق التفويض [٣]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات

الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع

نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70108/A

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠.٤٥ ر.مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد آل خليفة (البحرين) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة ، وأعرب لكم عن ثقتي التامة بقدرتكم على ادارة أعمال هذه الدورة بنجاح ، بفضل ماتميزون به من الكفاءة والخبرة الواسعة . ولا يفوتني بهذه المناسبة الا أن أشيد بجهود سلفكم رئيس الدورة السابقة ، ورئيس الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، الزميل السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، لما أبداه من المقدرة والحكمة ، في ادارة أعمال الدورتهن ، بما تمخض عنهما من النتائج الايجابية المرجوة ، رغم التحديات والصعوبات التي برزت فيهما .

السيد الرئيس ، بمناسبة مرور ثلاثين عاما على انشاء المنظمة الدولية ، يجدر بنا أن نتوقف قليلا لنستعرض ما قامت به من أعمال وما حقته من منجزات في بعض المجالات ، وما واجهتها من صعوبات واعترضها من عقبات في مجالات أخرى .

بذلت الأمم المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية جهودا حميدة لاقرار السلم والأمن العالميين ، وتمكنت بفضل تدخلها في الوقت المناسب من حصر النزاعات المحلية والاقليمية ومنعها من التسبب في حروب عالمية مدّرة ، على نحو ما حصل في السنوات السابقة لانشائها . لقد أصبحت المنظمة محفلا عالميا لتبادل الرأي ، والتعاون وتنسيق الجهود ، لبناء مجتمع دولي يعمه الأمن والرخاء .

ففي كل عام ، تعطي المنظمة ، الدليل تلو الآخر على عالميتها ، وقد رتها على البقاء ، رغم التحديات والعقبات ، فمنذ بضعة أيام فقط انضم الى عضوية هذه المنظمة ثلاث دول افريقية ، فارتفع عدد أعضائها الى ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كان عليه منذ انشائها .

وأود - ياسيادة الرئيس - بهذه المناسبة ، أن أنقل تهاني حكومي ، الى كل من جمهورية موزامبيق الشعبية وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية الرأس

الأخضر بد حولها أعضاء في هذه المنظمة ، وفي الوقت نفسه أود أن أعرب عن أسف وفدى لأن جمهورية فيتنام الجنوبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية لم تقبلنا بعد كعضوين في المنظمة ، رغم توفر جميع الشروط القانونية والسياسية اللازمة لقبولهما فيها .

السيد الرئيس ، لقد شهد العالم خلال هذا العام ، تطورات كبيرة في جميع المجالات ، مما يبشر بالخير لمستقبل هذا العالم ، ففي ربيع هذا العام ، عاد الهدوء والسلام الى منطقة الهند الصينية ، بعد ان كانت مسرحا لحروب مدمرة استمرت عدة سنين ، وبهذا فقد زال التوتر من منطقة جنوب شرقي اسيا .

وفي مجال تصفية الاستعمار ، نالت بعض الشعوب استقلالها وتخلصت من نير الاستعمار البغيض الذي لم يعد يتناسب مع حضارة هذا العصر . لقد حققت اخيرا شعوب كل من موزامبيق وسانتومي وبنسب والرأس الاخضر وابو غينيا الجديدة ، استقلالها بفضل نضالها المستمر ، واصرارها على اثبات وجودها ، من أجل ان تأخذ مكانتها بين الامم . لقد قامت منظماتنا بواجبها في هذا المضمار ، عن طريق اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ومؤازرة الدول المحبة للسلام ، من اجل الاسراع في تصفية الاستعمار في جميع بقاع العالم ، ولابد هنا من الاشارة الى التفهم والتعاون اللذين ابدتهما بعض الحكومات ، من اجل التخلي عن سياستها الاستعمارية البالية، واخص بالذكر منها حكومة البرتغال الجديدة ، التي اتخذت خطوات جريئة من أجل التخلص من السياسة الاستعمارية القديمة ، وابدتها بسياسة التعاون المتبادل مع مستعمراتها السابقة . ان قيام حكومة البرتغال بانتهاج مثل هذه السياسة ، ليس هو تحقيق لالتزاماتها تجاه ميثاق الامم المتحدة فحسب ، بل هو نجاح لها في تحررها من الافكار والتعصب الاستعماري ايضا . وبهذا فقد فتحت الطريق امامها ، من أجل التعاون والاحترام المتبادل مع جميع الشعوب .

نحن نأمل من الدول التي ما زالت تتمسك بالسياسة الاستعمارية ، ان تدرك مقتضيات هذا العصر ، وان تحذو حذو والحكومة البرتغالية الجديدة ، باتخاذ اجراءات مماثلة من أجل منح الشعوب التي ما زالت خاضعة لها ، حق تقرير المصير طبقا لاهداف ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

في الوقت الذي فيه تزداد عملية تصفية الاستعمار ، هناك شعوب في مناطق اخرى فني افريقيا ، ما زالت تناضل من أجل ايسر حقوقها الانسانية . ففي جنوب افريقيا ما زالت حكومة جنوب افريقيا العنصرية تواصل فرض سياسة التمييز العنصري ، على الرغم من أن هذه المنظمة قد شجبت تلك السياسة وادانتها . ويؤسفنا انه ما زالت بعض الدول ، التي لها اهميتها كأعضاء

في هذه المنظمة ، تواصل خرقها لقرارات الامم المتحدة ، وذلك عن طريق تقديم الدعم العسكـرى والمادى لحكومة جنوب افريقيا العنصرية ، الامر الذى يشجع تلك الحكومة ، ليس فقط على مواصلة تلك السياسة العنصرية ، بل يهدد الدول الافريقية المجاورة لها ، وبالتالي يعرض السلم والامن الدولى للخطر .

نحن نعتقد ، بأن جميع الدول المحبة للسلم يجب ان تعمل ، من أجل احباط جميع الخطط الرامية الى استمرار سياسة الفصل العنصرى ، في جنوب افريقيا ، لكي تزول حدة التوتر في هذه المنطقة من العالم . ونأمل ان يتم الحظر الشامل ، على تزويد جنوب افريقيا بالسلاح والعتاد العسكـرى ، وايقاف التعاون العسكـرى ، الذى مازال قائما بين بعض الدول ، وبين حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

ان اعضاء هذه المنظمة ملزمون بأن يبذلوا اقصى الجهود ، لازالة استعمار جنوب افريقيا لناميبيا . وذلك باحباط خططها الرامية الى تجزئة تلك البلاد ، من أجل استمرار سيطرتها عليها ، واستغلال ثرواتها الطبيعية . ونحن نقدر جميع الجهود التي يبذلها مجلس ناميبيا والتي من شأنها ان تساهم مساهمة فعالة ، في تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا .

السيد الرئيس ، في روديسيا الجنوبية ، مازالت حكومة الاقلية تواصل اضطهادها للاغلبية الساحقة من اهالي روديسيا الجنوبية ، وذلك رغم الجهود المبذولة ، والنداءات المتكررة ، لاعطاء الفرصة لشعب روديسيا الجنوبية ، للمشاركة في ادارة بلاده وفقا لمبدأ حكم الاغلبية . ويبدو من تصريحات ايان سميث الاخيرة ، انه لا أمل بأن يتحقق ذلك في المستقبل القريب ، لذا فان على هذه المنظمة ان تضاعف من جهودها ، للحفاظ على حكومة الاقلية في روديسيا لتفهم الظروف الدولية في العصر الحاضر .

في الوقت الذى نتحدث فيه عن الاستعمار في افريقيا ، لابد من الاشارة هنا الى الاستعمار الاسباني في الساقية الحمراء وساحل الذهب . ان استمرار الحكم الاسباني في هذه المناطق ، لا يتفق مع اهداف الامم المتحدة ، والمبادئ التي نص عليها الميثاق ، لذا نحن نطالب بالحاح بأن تنهي اسبانيا حكمها في هذه الاقاليم ، لازالة التوتر القائم حاليا في تلك المنطقة وافساح الطريق لتصفية الخلاف مع جاراتها في افريقيا ، ان العلاقات التي تربط بين الشعب العربي والشعب

الاسباني تمتد جذورها الى مئات من السنين ، وقد ساهم كلا الشعبين العربي والاسباني ، في بناء حضارة مازالت آثارها قائمة حتى اليوم .

وان روابط المودة ، بين هذين الشعبين مازالت قائمة بينهما . واننا على ثقة تامة ، بأن هذه الروابط ستبقى قائمة على مر الزمن ، وسيزول ما يعكر صفوها .

السيد الرئيس ، ان موضوع الانفراج في العالم هو أحد المواضيع التي تهتم اعضاء هذه المنظمة ، وقد لاحظنا باهتمام ان الدول الكبرى سلكت في السنوات الاخيرة طريقا نحو هذا الاتجاه ، ان روح التفاهم والتعاون التي سادت العلاقات بين الدول الكبرى ، ستساعد كثيرا على الاستقرار وتدعيم السلام والامن في العالم ، واننا نرحب بالاتفاقات المتلاحقة التي تمت بين الدولتين الكبيرتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) من أجل تحديد السلاح النووي ، للتوصل تدريجيا الى نزع السلاح التام ، الذي تنشده جميع الدول المحبة للسلام .

اننا نرى ، بأن الاتفاق الذي وقعته الدول الأوروبية الشرقية منها والغربية ، في هلسنكي من أجل التعاون والامن الأوروبي ، يعتبر خطوة ايجابية عظيمة نحو السلام والامن الدولي . غير اننا نعتقد ايضا ، بأن ذلك الامن والسلام الذي تنشده الدول الأوروبية ، لن يكون كاملا ، اذا لم يسد السلام والامن مناطق اخرى من العالم ، ولذا نأمل ، ان لا يكون ذلك الاتفاق ، على حساب الدول الصغيرة ودول العالم الثالث . نحن نؤيد الاتفاق من اجل السلام ، الذي يعزز التقدم والازدهار في العالم . لذا ، فان التعاون والتفاهم الذي تم بين الدول الأوروبية ، وخاصة بين الدولتين الكبيرتين ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يجب ان يؤدي الى حل المشاكل الرئيسية في العالم بالتعاون مع هذه المنظمة .

واهم هذه القضايا هي : ازالة الاستعمار والعنصرية ، وايجاد حل عادل لقضية الشعب الفلسطيني في الشرق الاوسط ، وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة ، بالاضافة الى المشاكل الاقتصادية العالمية . فاذا اردنا ان نرى نتائج مشرقة لهذا الانفراج *DEFENTE* لابد وان تعم نتائجه كل مناطق العالم .

السيد الرئيس ، ان الانفراج الذي تنشده الدول ، سيكون ناقصا اذا لم تتخذ الخطوات السريعة من أجل نزع السلاح . ان موضوع نزع السلاح بجميع اشكاله ، هو أحد الاهداف التي

عملت ، وما زالت تعمل من أجلها هذه المنظمة . ففي الوقت الذي تعمل فيه الدولتان الكبيرتان ، على تخفيض مقدار التسليح بينهما ، فان الدول الصغيرة تسعى جاهدة لزيادة تسليحها وتطوير سلاحها ، وتتسابق من أجل حصولها على السلاح النووي ، بحيث باتت بعض المناطق في العالم مهددة بدخول السلاح النووي اليها . واهم هذه المناطق ، الشرق الاوسط ومنطقة جنوب شرقي آسيا . ففي الوقت الذي ابدت فيه جميع دول منطقة الشرق الاوسط ، تأييدها للقرار الخاص بجعل منطقة الشرق الاوسط منطقة منزوعة من السلاح النووي ، نرى بأن اسرائيل تمتنع عن تأييد ذلك القرار . ولقد فهم من مصادر متعددة ، بأن اسرائيل تعمل على ادخال الاسلحة الذرية الى منطقة الشرق الاوسط ، وهذا سيضطر الدول الاخرى في المنطقة ، للعمل على صنعه واقتنائه من أجل الدفاع عن نفسها . اننا نهيب بهذه المنظمة ، والرأي العام العالمي ، بأن يحول دون تمكين اسرائيل من صنع هذا السلاح واقتنائه ، لتجنيب منطقة الشرق الاوسط الدمار .

السيد الرئيس ، ان القضايا الاقتصادية الكبرى ، التي تواجه عالمنا هذا اليوم ، لا يمكن فصلها عن الأمور السياسية . فالاستقرار السياسي يساعد على ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الدولية . ففي العام الماضي استطاعت هذه المنظمة ، بعد حوار مكثف بين الدول المصنعة ودول العالم الثالث ، أن تقر نظاما اقتصاديا دوليا جديدا . وخلال الدورة الاستثنائية السابعة الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ، استطاعت هذه المنظمة ، نتيجة لمشاورات ومباحثات جديدة بين الدول المصنعة والدول النامية استغرقت أسبوعين ، أن تتوصل الى وضع الاسس ، والقواعد العملية ، الخاصة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ففي خلال تلك الدورة ، استطاعت الدول النامية ، بتضامنها أن تضع مشاكلها الاقتصادية ضمن اطار دولي ، آخذ به بعين الاعتبار ظروف الدول المصنعة ، وهذا مهد الطريق ، للتوصل الى اقرار النظام الاقتصادي الجديد ، الذي نصبوا اليه جميعا . كما أن الدول المصنعة ، استطاعت أن تدرك بأن الاستقرار الاقتصادي ، والتقدم لا يمكن أن يستمر ، دون وجود روح من التعاون مع الدول النامية ، التي هي في الغالب المصدر للمواد الخام ، وهذا الواقع يتطلب منها تفهما لأوضاع شركائها الذين هم أقل حظا منها . في الواقع أن هذا الاتجاه ، هو الذي مهد لقرار الخطوط العريضة للاعلان وبرنامج العمل ، وكذلك اقرار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . وفي هذا الصدد ، لا بد وأن أذكر بأن قرارات مؤتمر ليمان لدول عدم الانحياز ، الذي عقد في الفترة من ٢٥ الى ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، كان لها أثر عظيم في ارساء قواعد التفاهم والتعاون ، من أجل تحديد مصالح دول العالم الثالث ، والعمل على تحقيقها بصورة واقعية وعملية .

السيد الرئيس ، لقد بات واضحا أن هذه المنظمة قد أثبتت انها هي المجال الوحييد للتفاهم والتعاون ، من أجل ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، التي تواجه العالم ، شريطة أن تتوفر للدول الأعضاء النية المخلصة ، والرغبة للتعاون ، والاستعداد للتخلي عن الأنانية والتعصب القومي . لقد ظهرت أهمية هذه المنظمة ، في خلق جو من التعاون والتفاهم بين الدول في عدة مناسبات ، وخاصة خلال الدورة الاستثنائية السابعة كما أسلفنا . لقد ساهمت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة ، في وضع برامج للتنمية ، والغذاء ،

والسكان ، وتنظيم استغلال ثروات اعالي البحار ، فعقدت عدة مؤتمرات تحت اشراف الأمم المتحدة منها مؤتمر السنة الدولية للمرأة ، الذي انعقد هذا العام ، والذي صدرت عنه قرارات هامة ، لا قرار الحقوق المتساوية للمرأة والرجل ، وازالة أسباب الاجحاف والحرمان ، التي يتعرض اليها نصف سكان العالم . كما عقد في السنة الماضية ، مؤتمر التغذية العالمي في روما ، الذي تمخضت عنه برامج لمساعدة الدول النامية ، في الحصول على ما يلزمها من الغذاء ، وتقديم العون لها لتمكينها من زيادة استثمار ثرواتها الغذائية ، وتنمية برامج التغذية فيها .

وعقدت في هذا العام ، الدورة الثالثة لمؤتمر قانون البحار ، التابع لهيئة الأمم المتحدة في جنيف ، لمواصلة الجهود لوضع نظام عالمي مقبول ، لاستثمار الثروات البحرية الوطنية ، وتنظيم الملاحة الدولية ، واستغلال ثروات البحار العالمية ، لخير البشرية جمعاء . وبالرغم من أن المؤتمر لم يتوصل في تلك الدورة لوضع اتفاقية شاملة مقبولة في هذا الخصوص ، بسبب تعدد المواضيع المطروحة وتشعبها ، واختلاف وجهات نظر الدول بشأن تفاصيلها ، الا انه يؤمل أن تواصل الدول المشتركة فيه ، في نطاق الدورة القادمة للمؤتمر وخارجها ، محاولاتها لتضييق شقة الخلاف بينها ، والاتفاق على نظام عام للبحار ، يعود بالنفع على الجميع .

ورغبة في تحقيق هذا الهدف ، وضع رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث في تلك الدورة ، بتوجيه من المؤتمر ورئيسه العام ، ثلاثة نصوص موحدة ، لتكون أساسا للمفاوضات في الدورة القادمة ، التي أوصى المؤتمر بعقدتها في نيويورك في الربيع القادم . ويعتقد أن هذه الخطوة ستعـود بالفائدة في حصر المناقشات في نصوص أولية ، يمكن تعديلها أو استبدالها بنصوص أخرى مقبولة ، واننا نتمنى أن ينجح المؤتمر في وضع اتفاقية عامة شاملة لقانون البحار في وقت قريب لازالة أسباب المنازعات في هذا الشأن بين الدول ، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي .

السيد الرئيس ، ومن ناحية أخرى ، واجهت الأمم المتحدة صعوبات جمة في مجالات أخرى ، بسبب عدم تعاون بعض أعضائها في تنفيذ قراراتها ، وعدم وجود نظام فعال ، أو رغبة أكيدة من بعض الدول ذات الشأن ، في تنفيذ ارادة المنظمة الدولية . لقد أقرت هذه المنظمة قرارات عديدة ، حول مسائل كثيرة ذات أهمية للاسرة الدولية ، فلو عملت جميع الدول الأعضاء على تنفيذ تلك القرارات ، لما تعرض العالم الى أزمات ، ولعاش العالم في تقدم ورخاء . فقد

اتخذت هذه المنظمة بأغلبية كبيرة ، قرارات حول نزع السلاح ، ومنع استعمال الأسلحة النووية ، وحول مشكلة الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين . وكذلك عدة قرارات أخرى في الميدان السياسي والاجتماعي . لقد اتخذت هذه القرارات بأغلبية كبيرة ، غير أن الأقلية التي بإمكانها أن تلعب دورا فعالا في التوصل الى حل كثير من المسائل المطروحة امامنا ، لم تبد في كثير من الاحيان الاستعداد ، لوضع تلك القرارات موضع التنفيذ . ولهذا تبقى معظم هذه القرارات محفوظة مع وثائق الأمم المتحدة الأخرى . ان منظمة الأمم المتحدة هي أعظم جهاز دولي ، يمكنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تدعيم السلام والأمن في العالم . لقد أثبتت هذه المنظمة خلال الثلاثين سنة الماضية ، أنها قادرة على الصمود أمام التحديات الدولية ، وقد استطاعت أن تواكب التغييرات التي طرأت في العلاقات الدولية . وعلى الرغم من كل ذلك فان قدرة هذه المنظمة على تنفيذ ما تتبناه من قرارات ، مازالت محدودة . اننا نعتقد أنه بعد مرور ثلاثين عاما على تأسيس هذه المنظمة ، لا بد من اعادة النظر في نظامها ، وادخال بعض التعديلات عليه ، بحيث تتواءم مع التغييرات التي طرأت على العالم ، والتطورات التي حدثت في العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة . اننا نرى بأن التقرير الذي وضعه فريق الخبراء ، بخصوص نظام الأمم المتحدة ، يمكن أن يعتبر منطلقا لاجراءات التغييرات المطلوبة في نظام الأمم المتحدة . وبهذه المناسبة أود أن أتوجه بالشكر والتقدير الى فريق الخبراء ، وذلك للجهود التي بذلها في اعداد ذلك التقرير .

ويبدو لنا أن تعديل ميثاق الأمم المتحدة لا يكفي ، بحد ذاته ، لادخال الاصلاحات اللازمة في جهاز المنظمة الدولية ، مالم يقترن برغبة الأمم جميعا ، وعزمها على تنفيذ قرارات الاقلية بالمنظمة ، وفقا لميثاقها ومقتضيات الديمقراطية العالمية . ففكرة المنظمة تعتمد على ارادة أعضائها ، وبدون التكاتف على تنفيذ تلك الارادة الدولية ، يبقى الكثير من قرارات الأمم المتحدة معطلا ، وتتحول الحلول المؤقتة التي تتخذها ، سيما في مجال حفظ السلم والأمن العالميين ، الى التزامات تستعصي بمرور الزمن ، وتهدد كيان الأمم المتحدة ذاتها ، والسلم العالمي عامة . وهذا القول ينطبق بوجه خاص ، على مشكلة الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين . ان مشكلة الشرق الأوسط ، هي من أهم المشاكل التي تواجه منظماتنا وأعقد ها ، وهذه

المنظمة تتحمل مسؤولية كبرى بالنسبة لها . فقد برزت هذه المشكلة منذ أن تبنت هذه المنظمة قرار تقسيم فلسطين . وعند ما قبلت اسرائيل في هذه المنظمة ، بموجب القرار رقم ٢٧٣ (الدورة الثالثة) بتاريخ ١١ آيار / مايو ١٩٤٩ ، تعهدت باعادة اللاجئين الى ديارهم ، وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم ، وعدم اقامة دولة عنصرية في فلسطين ، وقفوا على اليهود دون سواهم . وحيث أن اسرائيل تصر على عدم تنفيذ هذه التعهدات ، فعلى المنظمة أن تطبق عليها النصوص الواردة في الميثاق ، ولا سيما الفصلين الثاني والسابع منه .

فمنذ ذلك الحين ومنطقة الشرق الأوسط لم تر الأمن والاستقرار . لقد خلقت تلك الدولة بعد الحرب العالمية الثانية ، في أعقاب زوال الاستعمار الغربي عن الشرق الأوسط ، وبعدها بدأ الاستعمار ينهار في مناطق كثيرة من العالم . غير أن منطقة الشرق الأوسط ، قد بليت بما هو أدنى من ذلك ، الا وهو الاستعمار الاستيطاني ، الذي يعد من أكبر قضايا الظلم في التاريخ ، حيث اغتصبت أرض شعب ، وشرد من أرضه بالقوة الفاشمة ، من قبل غزاة أجنبي ، ليقيموا نظاما عنصريا يدعمه الاستعمار . لقد أعاقت اسرائيل ، بسبب عدوانها المستمر على البلاد العربية المجاورة ، التطور والتقدم في المنطقة . ان السياسة التي تتبعها اسرائيل ، في منطقة الشرق الأوسط ، تعتبر أخطر عامل لتهديد السلام والأمن في هذه المنطقة ، وأن الحروب المتكررة التي تشنها اسرائيل على الدول العربية المجاورة ، كادت أن تؤدي الى حرب عالمية كبرى . وأن خطر الحرب مازال قائما ، طالما أن اسرائيل تواصل سياستها العدوانية في المنطقة .

لقد عملت اسرائيل منذ وجودها في المنطقة ، على طرد عرب فلسطين ، وتدمير منازلهم ، ومحو قراهم ، وازالة التراث الذي خلفه لهم أجدادهم في فلسطين . لقد حاولت اسرائيل محو فلسطين ، والشعب الفلسطيني من الوجود ، ولكنها لن تفلح . ان الشعب الفلسطيني قد صمم على البقاء ، وقد أظهر للعالم عزمه على النضال المتواصل ، من أجل استرداد حقوقه الشرعية في فلسطين ، وهي الحقوق التي أقرتها هذه المنظمة نفسها ، مرات عديدة ، منذ نشوء اسرائيل .

ولا يخفى علينا جميعا التأييد المتزايد ، الذي حظيت به منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، من قبل مختلف دول العالم . فلو لم يؤمن العالم بعدالة قضية الشعب الفلسطيني ، لما ساندته وأعترف به على أنه شعب له من الحقوق ، مثل ما لغيره من شعوب الدنيا ، في العيش بكرامة في أرضه ، وضمن حدود آمنة ، كما تطالب بذلك غيره من الشعوب .

ان القضية الفلسطينية أخذت أبعادا جديدة على الصعيد الدولي ، وذلك من خلال ممثلها الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية . فقد تم قبول هذه المنظمة ، عضوا مراقبا في منظمة الأمم المتحدة ، وفي عدد من وكالاتها المتخصصة ، كما أصبحت عضوا كاملا في حركة عدم

الانحياز ، وكان ذلك نصرا ، ليس للشعب الفلسطيني وحده فحسب ، بل لجميع الشعوب التي تناضل من أجل نيل حقوقها المشروعة ، في الحرية وتقرير المصير .

السيد الرئيس ، ان الدول التي تساند اسرائيل ، وتزودها بالعون العسكري والمادي ، تتحمل مسؤولية كبرى ، ازاء التوتر الذي يسود منطقة الشرق الأوسط . ان المساعدات التي تتلقاها اسرائيل ، تدعم وجودها في المناطق العربية المحتلة ، وتزيد من اصرارها على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وهذا يؤدي الى استمرار حالة التوتر في الشرق الأوسط .

وفي نظر حكومتي ، ان حل قضية فلسطين ، لا ينحصر فقط في ايجاد اتفاقيات ثنائية فسي الأراضي العربية المحتلة ، بل أن المشكلة الأساسية ، هي قضية فلسطين ، وقضية الشعب الفلسطيني ، وكيانه وحقه بأرضه وبترائه . ان احتلال اجزاء من الدول العربية المجاورة ، ما هو الا نتيجة لسياسة اسرائيل التوسعية في المنطقة ، وأن حل هذه المشكلة ، يعتمد على انسحاب اسرائيل التام ، من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واعادة الشعب الفلسطيني الى دياره ، ومنحه حق تقرير المصير ، كأى شعب آخر في هذا العالم .

ان حكومتي ترحب بجميع الجهود التي تبذل ، والخطوات التي ستتخذ من أجل ايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط ، شريطة أن يؤدي ذلك الى حل القضية الفلسطينية ، واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة . ان أية خطوة تتخذ ، دون وضع قضية الشعب الفلسطيني في عيون الاعتبار ، مآلها الى الفشل ، ولن تؤدي الى اعادة الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط .

لذا فاننا نأمل بأن تقوم هذه المنطقة ، بدور فعال من أجل تطبيق القرارات التي اتخذتها ، لايجاد حل عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وخاصة تنفيذ القرار رقم ٣٦٣ الذي أقرته الجمعية العامة السنة الماضية ، في دورتها التاسعة والعشرين ، القاضي بتأييد الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حق تقرير المصير ، وحقه بالاستقلال ، والسيادة الوطنية ، والعودة الى دياره ، وممتلكاته التي شرد عنها ، واقتلع منها .

السيد الرئيس ، وبمناسبة الحديث عن مشكلة الشرق الأوسط ، لا بد من الاشارة الى مشكلة قبرص ، التي هي جزء من منطقة الشرق الأوسط . فمسألة قبرص لها أهمية خاصة ، لوقوعها في منطقة الشرق الأوسط ، التي يسود فيها التوتر . ان قبرص عضو فعال في حركة عدم الانحياز ،

وقد لعبت دورا كبيرا للمحافظة على سيادتها واستقلالها ، وابتعادها عن الأخطار والتكتلات العسكرية ، ونجحت في تلك السياسة .

ان موقفنا حيال هذه الجزيرة ، ينسجم تماما مع ما اتخذته مجموعة دول عدم الانحياز ، من قرارات تهدف في مضمونها ، الي المحافظة على استقلال ووحدة قبرص ، وسيادتها التامة ، وبقيائها ضمن حركة عدم الانحياز ، حتى تستمر بالمساهمة في أعمال هذه الحركة . اننا نعتقد ، بأن على هذه المنظمة ، أن تواصل جهودها من أجل ازالة حدة التوتر في جزيرة قبرص ، والتقريب في وجهات النظر ، بين الطائفتين المتنازعتين في قبرص .

وأود أن أوجه الشكر والتقدير ، الي السيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ، على الجهود التي بذلها ومازال يبذلها ، من أجل استمرار المباحثات بين الطائفة التركية ، والطائفة اليونانية في قبرص ، للتوصل الي حل يرضي به الطرفان المتنازعان .

كما أشيد بجهود سعادتة ، على ما بذله وببذله من جهود كبيرة مشكورة ، في سبيل رفع شأن منظمة الأمم المتحدة ، وتثبيت دعائمها .

وأود بهذه المناسبة ، أن أذكر بأننا تشرفنا باستقبال السيد الأمين العام الدكتور فالدهايم في البحرين في فبراير الماضي ، ورحبت به البحرين حكومة وشعبا ترحيبا حارا ، يليق بشخصيته الفذة . وكان لقاءنا مع سعادتة ، فرصة طيبة للتباحث ، وتبادل وجهات النظر ، حول المشاكل الدولية بصفة عامة ، والمسائل الحيوية ، التي تواجه الأمم المتحدة بصفة خاصة .

وختاماً ، ويسرنى أن أشيد بالاتجاه الذي يسود منطقتنا في الخليج ، من أجل تعاون مشر بناءً تزول فيه كل آثار الخلافات والمجابهة ، وكانت أكبر خطوة تمت فيه هذا العام ، هي تصفية الخلاف بين الجارتين ايران والعراق ، واننا نحيي هنا المجهود ، الذي بذل من أجل خلق جو ثقة وتعاون في تلك المنطقة .

وانني لآمل أن تسود روح التفاهم ، بدلا من المجابهة ، بين جميع دول العالم ، وأن تبني مجتمعا انسانيا وحضاريا يسوده العدل والمحبة ، من أجل أجيال تعيش في أمن وسلام ورخاء* .

تولى الرئيس الرئاسة

*

السيد جرينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

السيد الرئيس ، ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يسعده أن يتقدم اليكم بالتهنئة ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتمنى لكم النجاح في عملكم المسئول .

كذلك يسعدنا ، أن نحبي الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، الذي قام بجهود كبيرة ، لتنفيذ أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة .

ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، تتعقد في لحظة هامة . ان هذا العام يوافق العيد الثلاثين للانتصار الذي تحقق في الحرب العالمية الثانية ، والذي نتيجته له ، أنشئت منظمة الأمم المتحدة . ان هذا العام أيضا ، يمثل النتائج الناجحة التي توصل اليها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، كما يمثل القضاء على مواطن التوتر الخطيرة في جنوب شرق آسيا . كذلك فهو العام الذي يمثل انهيار بقايا النظام الاستعماري ، ومزيدها من التعزيز للقوى المحبة للسلام ، في كفافهم المشتركة من أجل تحقيق سلام دائم وعادل على الأرض ، وايجاد حل للمشكلات الحيوية لمصلحة كافة الشعوب .

وانا نظرنا الى الوراء ، الى هذه الفترة التي لا تنسى ، نجد أنه ، عن طريق الكفاح الشرس ضد الفاشية ، عدوة الحضارة والتقدم ، التي كانت تسعى للسيطرة على العالم ، قد تم سحقها ، نتيجة للدور الحاسم الذي قام به الاتحاد السوفياتي . ونحن جميعا نشعر بالاعجاب للعمل الخالد ، الذي قام به الاتحاد السوفياتي وغيره من الشعوب المحبة للسلام . ولكن في الوقت ذاته ، لا يمكن للمرء أن ينسى ، في أى وقت في المستقبل ، التضحيات التي قدمت من أجل تحقيق هذا النصر . ان الحرب قد قتلت ٥٥ مليوناً من البشر ، من بينهم ٢٠ مليوناً من مواطني الاتحاد السوفياتي . وان بيلوروسيا ، قد تعرضت الى محن كثيرة ، حيث مات واحد من بين كل أربعة مواطنين في الكفاح ضد المعتدين .

وفي منسك في ١٦ آيار / مايو من هذا العام ، في الاجتماع الدولي لمؤيدي السلام ، قال السيد ماشيروف ، العضو المناوب للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، والسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في بيلوروسيا :

” ان السلام الدائم ، وحرية الشعوب ، يعتبران قيمة خالدة ، وكانا مصدرا
لللهام لأبطال الكفاح ضد الفاشية ، ومصدرا لللهام لنا اليوم . ولا يوجد أي شيء أنبل
أو أرفع من تكريس جهودنا لهذا المثل الأعلى ، بحيث يصبح قانونا راسخا في حياة البشر ،
كي نتمكن من أن نجنب أنفسنا ، ونجنب أطفالنا ، وأحفادنا ، وأحفاد أحفادنا ، ويلات
الحرب ، ولكي تتمكن أيضا كافة الشعوب ، من التمتع بفوائد ومزايا العمل السلمي الخلاق ،
ومنجزات العقل البشري . ”

ان الانتصار على الفاشية والعسكرية ، كان له أثر عميق على التطور العالمي ، وان السلام
الذي انتظرناه طويلا ، قد تحقق أخيرا . وان النظام الاشتراكي العالمي ، الذي هو دعامة للسلام
والتقدم ، قد ظهر وبدأ يتعزز . كذلك ، فان أسس الاستعمار الطويلة الأمد ، قد انهارت ، وتم
ايجاد موقف أكثر ملاءمة لكفاح الشعوب العاملة في الدول الرأسمالية ، من أجل التقدم الاجتماعي .

وخلال تلك الأيام من شهر آيار / مايو ، عندما كانت الشعوب التقدمية تحتفل بالعيود
الثلاثين للانتصار ، فان شمس الحرية والسلام قد أشرقت على جنوب فيتنام . ونحن نرحب بالانتصار
البارز للشعب الفيتنامي البطل ، ذلك الانتصار الذي تحقق نتيجة لكفاحه العادل ضد المتدخلين
الأجانب وعملائهم . ان انتصار الشعوب في فيتنام ، ولاوس ، وكامبوديا ، التي لاقت دعما كبيرا ،
وتأييدا عظيما ، من الدول الاشتراكية والقوى التقدمية ، يعتبر اسهاما كبيرا في تعزيز قضية السلام
والأمن ، في جنوب شرق آسيا ، كما يؤكد انتصار أهداف ومبادئ الأمم المتحدة . ومن المناسب ،
بالنسبة للجمعية العامة وكافة أعضاء مجلس الأمن ، باستثناء عضو واحد ، أن يعتبروا أن الوقت قد
حان لحل مشكلة انضمام جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية فيتنام الجنوبية الى الأمم المتحدة .
ان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، سواء في مجلس الأمن ، أو في الجمعية
العامة ، سوف يستمر في تأييد طلب انضمام دولتي فيتنام لعضوية الأمم المتحدة .

ان تجربة الثلاثين عاما بعد الحرب ، توضح أن السلام يمكن أن يصبح حقيقة راسخة ، اذا
ما عدلنا من أجله بالحاح ، واذا ما تمسكنا بمبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية
المختلفة ، واذا ما حاولنا باستمرار أن نحقق حولا عادلة للمشكلات الدولية الملحة . ان التغييرات
الاجيائية التي تجرى على المسرح العالمي ، توضح أن هناك امكانية الآن ، لنهذ الحرب من حياة

البشر ، وأود في هذا المجال ، بصفة خاصة ، أن أشير الى الجهود الهادفة التي بذلها الاتحاد السوفياتي وغيره من دول المجتمع الاشتراكي ، تلك الجهود التي أصبحت عاملا أساسيا ، لضمان استمرار التطورات الايجابية الحالية في العلاقات الدولية .

ان مؤسس الدولة السوفياتية ، فلاديمير اليتش لينين ، قد أكد على أن " جميع سياساتنا ودعاياتنا لا تستهدف جر الشعوب الى الحرب ، بل تستهدف وضع نهاية للحرب . " وهذا المبدأ اللينيني ، القائم على نبذ الحرب وتأكيد السلام ، يعتبر الأساس لبرنامج السلام ، الذي أعلنه المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي . ولن يكمن من قبيل المبالغة ، اذا قلنا ان أية خطوة الى الأمام في سبيل تحسين المناخ السياسي العالمي ، وتطوير التعاون بين الدول ، ترتبط بتنفيذ هذا البرنامج للسلام .

وفي الوقت الحالي ، فان الوفاق يركز على نتائج المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا ، الذي كان حدثا له أهمية دولية بالغة . ان هذا المؤتمر قد حقق توازنا سياسيا على النطاق العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، وأكد عدم جدوى السياسات القائمة على القوة والحرب الباردة ، كما فتح مجالات جديدة للقيام بالمهمة الأساسية في عصرنا هذا ، وهي دعم وتعزيز السلام والأمن للشعوب .

ان مبادئ العلاقات بين الدول التي تمت صياغتها بشكل واضح في الوثيقة الختامية للمؤتمر ، من شأنها أن تساعد على خلق مناخ من الثقة المتبادلة ، والايمان بالتطور الحر والمستقل والسلمي لكل دولة من الدول ، وذلك على نطاق القارة الأوروبية وعلى النطاق العالمي ، وان اتجاه المناقشة العامة يؤكد — باستثناء وفد واحد ، الذي يعتقد أنه كلما ساءت الأحوال كلما كان ذلك أفضل — ان الجميع يؤمنون ويشعرون بالسعادة لأن دول أوروبا وكذلك الولايات المتحدة وكندا ، قد اتفقت على أن تراعي في علاقاتها الدولية مبادئ مثل ، المساواة في السيادة بين الدول بما في ذلك الحق في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية بحرية تامة ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واحترام الحدود وسلامة أراضي الدول ، والتسوية السلمية للمنازعات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، والمساواة وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتعاون بين الدول وتنفيذ الدول باخلاص لالتزاماتها وفقا للقانون الدولي .

ان ميثاق السلام الذي تمت الموافقة عليه في هلسنكي أيضا ، يوجد الظروف اللازمة لتوسيع وتعميق التعاون بين الدول ، التي اشتركت في المؤتمر في مجالات الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا ، وكذلك في مجال حماية البيئة البشرية ، وكذا بالنسبة للموضوعات الخاصة بالتبادل الثقافي ، والتبادل في مجال التعليم والاعلام والاتصالات بين الشعوب .

ان نتائج المؤتمر تعني ان الوفاق في أوروبا وفي العالم أجمع ، قد أصبح ذا مضمون ، ومن الضرورة بمكان أن نضع هذه المبادئ موضع التنفيذ فعلا في مجال العلاقات بين الدول ، وفي الوقت ذاته نراعي قوانين وتقاليدها كل دولة بحيث نجعل هذه القوانين ، خالدة في الحياة الدولية ، ولا توجد مهمة أكبر من تأكيد نتائج الكفاح الذي شنه الاتحاد السوفياتي وغيره من الشعوب المحببة للسلام ضد الفاشية ، ولجعل قارة أوروبا ، قارة يسود فيها السلام الدائم العادل .

ان الأثر الحميد لمؤتمر الشعوب الأوروبية على الموقف في أوروبا والعالم بأسره ، أمر لا يمكن إنكاره ، وان نتائجه على جانب كبير من الأهمية ، ليس فقط بالنسبة لشعوب أوروبا . ان الوفاق لا بد من توسيع نطاقه ليشمل مختلف أجزاء العالم ، وان الحق في السلام يعتبر حقا لا غنى عنه لكل شخص .

حيثما يعيش ، وينبغي المحافظة على هذا الحق ، وأن نضمن في الوقت ذاته حق كل شخص في العمل الخلاق وفي العدالة الاجتماعية . ولا بد من الكفاح من أجل تحقيق هذه الحقوق الانسانية الأساسية .

ان الرفيق ليونيد بريجنيف ، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، قال في هلسنكي :

" ليس من قبيل الأسرار ان وسائل الاعلام قد تخدم أهداف السلام والثقة ، ولكنها أيضا قد تنشر في العالم سم الصراع بين الشعوب والدول ، ونحن نأمل أن نتائج المؤتمر سوف تكون نقطة اشارة صحيحة للتعاون في هذه المجالات " .

ومن سوء الحظ ان وسائل الاعلام ذات التأثير في بعض الدول حتى الآن ، لم تبعد عن الأساليب التي كانت تستخدمها أثناء فترة الحرب الباردة ، وانها لم تدر ظهرها بعد للمزاعم التي تستند اليها عندما تصور الحياه في الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية . وهي تسمح لنفسها بأن تشوه الحقائق وروح البيان الختامي لمؤتمر الشعوب الأوروبية . وهي بينما تخفي المضمون الصحيح للوثيقة التي تمت الموافقة عليها في هلسنكي ، فان الصحافة في عدد من الدول تعمد الى تشويه الحقائق وتحاول أن تضلل الشعوب وأن تغرس في عقولها البذور السامة للشك وعدم الثقة والعداوة فيما بينها . واذ استخدمنا كلمات رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة السيد بوتفليقة ، فان وسائل الاعلام هذه " تحاول أن تعارض الطريق الحالي الذي تسلكه الأحداث في العالم " . (جلسة ٢٣٥٠ ، ص ٣٣ - ٣٥) .

ان وسائل الاعلام في كل دولة من الدول ينبغي أن تصبح أداة للسلام ودعم الثقة والتعاون بين الشعوب .

ان مهمة تنفيذ مبادئ التعايش السلمي والمنفعة المتبادلة والتعاون القائم على المساواة ، يجب أن تعالج ليس فقط في أوروبا . لقد حدثت أخيرا عدة تغيرات وتحسينات في العلاقات الأمريكية السوفياتية ، كان لها أثر حميد على تحسين المناخ الدولي ككل ، ولا شك في أن مزيدا من التطور في العلاقات الطبيعية بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة ، وتطوير التعاون بين الدول الاشتراكية وبين الدول ذات النظم الاجتماعية المعارضة ، سوف يؤدي الى تحقيق مصالح هؤلاء الذين يرغبون في تعزيز السلام على الأرض ، والذين لا يريدون أن يرتكبوا كارثة نووية عالمية .

ان السلام والأمن الدوليين يعتبران شرطا أساسيا للتعاون العطي بين كافة الدول سواء كانت صغيرة أم كبيرة ، متقدمة أم نامية . هل يمكن أن نتصور امكانية نجاح الدول في قيامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف الحرب ؟

لا شك في أننا لا يمكن أن نرتاح للفكرة القاطنة بأنه لا توجد حرب اليوم ، وأن نرضى بمــــا تحقق حتى الآن . ان عملية دعم السلام والوفاق ، تعتبر عطية مستمرة وهي في حاجة الى التحرك الى الامام باستمرار . وان التوقف في هذا الطريق ، سوف يعني أن نعرض المنجزات التي تحققت للخطر . ولا يمكن أن ننكر أنه حتى الآن ، لم نتمكن من ازالة كافة العقبات من طريقنا ، تلك العقبات التي تقف في طريق السلام الدائم ، والتعاون ، وحسن الجوار بين الدول . ان قوى الامبريالية ، والاستعمار الجديد ، والرجعية ، والحرب ، لم تلق بسلاحها بعد ، فهي تحاول أن تمنع تسوية المشكلات الدولية الحادة ، وتحاول أيضا أن تعيد العالم مرة أخرى الى زمن الحرب الباردة ، وتشجع استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وهي تحاول كذلك أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ولهذا السبب نجد أن هناك بوّرات للتوتر الخطير في بعض أجزاء العالم ، وهذا يؤدي الى بعض الصراعات العسكرية المتفجرة .

ففي الشرق الأوسط ، نجد ان اسرائيل مازالت مستمرة في الاحتفاظ بالأراضي العربية التي استولت عليها عام ١٩٦٧ ، وان السلام العادل والدائم ينبغي أن يتحقق في الشرق الأوسط ، وهناك طريقة وحيدة لتحقيق ذلك ، وهي تنفيذ القرارات المعروفة لمجلس الأمن والجمعية العامة التي تنص على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كافة الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ، واعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي في فلسطين بما في ذلك حقه في انشاء دولة خاصة به وضمان الوجود المستقل والنماء لكافة دول المنطقة . ولكي نحقق تسوية شاملة في الشرق الأوسط ، فان ما نحتاج اليه ، ليست الاجراءات المنفصلة التي لا تعالج جذور المشكلة ، بل نحن في حاجة الى استئناف عمل مؤتمر جنيف للسلام ، مع مشاركة كافة الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

ان بعض الدوائر في حلف الأطلسي لن توقف محاولاتها لتصفية قبرص باعتبارها دولة غير منحازة ودولة مستقلة ، وان وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية سواء في مجلس الأمن أم في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد أيد فكرة عدم السماح بتقسيم قبرص . وضمان وجودها المستقل ، وسلامة أراضيها ، وضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضيها ، وتوقف التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية ، واعطاء فرصة للقبرصيين اليونانيين والأتراك ، لحل مشكلاتهم الداخلية بأنفسهم .

ان الموقف الذى يشوبه التوتر ما زال قائما في شبه جزيرة كوريا ، وان جمهورية روسيا البيضاء قد أيدت دائما الاقتراحات البناءة التي تقدمت بها جمهورية كوريا الديمقراطية والتي تستهدف توحيد البلاد على أساس ديمقراطي سليم ، وتدعو بحزم الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من جنوب كوريا ، حتى يمكن ازالة العقبة الأساسية التي تعوق تحقيق الوحدة الوطنية للبلاد ، وان تحقيق هذه الأهداف سوف يتأتى عن طريق موافقة الجمعية العامة على مشروع القرار الذى عنوانه " خلق ظروف مواتية لتحويل الهدنة الى سلام دائم في كوريا والاسراع باعادة توحيد كوريا على أساس مستقل وسلمي " والذى قدم في هذه الدورة من قبل مجموعة كبيرة من الدول من بينها روسيا البيضاء .

ان الفاشية التي انهارت بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تختف تماما من على وجه الأرض ، بل ان ورثتها الروحيين الذين اغتصبوا السلطة في شيلي ، قد بدأوا سياسة من الارهاب ضد الشعب الشيلي ، وان الأمم المتحدة تمشيا مع قراراتها السابقة ينبغي عليها أن تطالب بانتهاء الفظائع التي ترتكبها الطغمة العسكرية ضد الوطنيين في شيلي ، والافراج عن الوطنيين الشيليين ، وابن الشعب الشيلي البار ، لويس كورفالان ، الذى يعاني في السجون .

ان التغييرات التي تمت في سبيل تحقيق السلام والتقدم الاجتماعي ، تحدث في اجزاء مختلفة من العالم ، ولكن القوى الرجعية ما زالت مستمرة في رفض مواجهة الحقائق ، وأن الموقف يزداد تعقيدا لأن الأعمال التخريبية والرجعية الداخلية ترتبط بالتدخل الخارجي في شؤون عدد من الدول والشعوب . وان روسيا البيضاء تدين مثل هذه الأعمال ، وتعرب عن تضامنها مع الكفاح العادل للقوى الديمقراطية في مختلف اجزاء العالم ضد الرجعية والامبريالية . وبالنسبة للتعليقات والاتهامات التي تقدم بها ممثل الصين فيما يتعلق بانجولا ، أود أن أذكركم بحقيقة معروفة ، وهي أن الصين مع الامبرياليين ، هي التي تقوم بتسليح الانفصاليين هناك بغية منع القوى الوطنية من تحقيق الوحدة والاستقلال لانجولا ككل .

ومن بين المشكلات الرئيسية لعصرنا ، والتي تنتظر حلا ، مشكلة نزع السلاح ، التي تحتل مكانة خاصة . ان سباق التسلح الذى لم يسبق له مثيل والذى فرضه الامبرياليون على العالم ، يبتلع جزءا كبيرا من الموارد المادية . ووفقا للتقارير الصحفية فان دول حلف الاطلسي سنة ١٩٧٤ وحدها ، انفقت على الأغراض العسكرية ما يزيد على ٣٠٠ . ٠٠٠ مليون دولار . وان سباق التسلح أمر لا يتفق

مع الوفاق او الانفراج . كذلك فان تحسين العلاقات السياسية بين الدول ، لا يمكن أن يستمر مع استمرار سباق التسلح .

ومنذ الدورة الاولى للجمعية العامة ، نجد أن الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية ، كانوا يشنون كل عام كفاحا مستمرا من أجل نزع السلاح ، ويحاولون استخدام كافة الطرق الممكنة لحل هذه المشكلة الهامة . وفي السنوات الأخيرة ، نجد أن عددا من الاتفاقيات المتعددة الأطراف قد تم عقده ، وقد أدى هذا - الى حد ما - الى الحد من سباق التسلح في بعض المجالات . ان الهدف النهائي للشعوب المحبة للسلام هو التوصل الى اتفاق خاص بنزع السلاح العام والشامل . ولكن كما نعلم ، فانه حتى الآن ، لا يتوفر الاستعداد لدى الجميع للقيام بذلك ، وان وفد احدى الدول التي تعتبر نفسها مؤيدة لنزع السلاح يقف في الواقع ضد اجراءات نزع السلاح ، فما الذي يمكننا أن نفعله ؟ هل نحتفظ بأسلحتنا ومنتظر بشكل سلبي ؟ اننا نعتبر ان علينا أن نوجد حلا لمشكلة نزع السلاح ، باستخدام كل فرصة ممكنة للحد من سباق التسلح . وان تجربتنا تؤكد ان هذه النظرة هي النظرة الصحيحة ، وقد جعلت من الممكن عقد معاهدات واتفاقيات مفتوحة أمام جميع الدول ، توصلنا الى منع التجارب الخاصة بالأسلحة النووية في الفضاء الخارجي وتحت الماء ، ومنع انتشار هذه الأسلحة ، والاتفاق الخاص بتصفية الأسلحة البكتريولوجية ، وكذلك الاتفاقيات الامريكية السوفياتية الخاصة بمنع الحرب النووية والحد من الأسلحة الاستراتيجية . ويمكن أن نؤكد بثقة ، أنه لولا هذه الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح . لكان الموقف اليوم أسوأ مما هو عليه كثيرا .

وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، أيدتها دول المجموعة الاشتراكية وغيرها من الدول المحبة للسلام ، وافقت الجمعية العامة على قرارات خاصة بضرورة عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، وعلى ضرورة تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والتحريم الدائم لاستخدام الأسلحة النووية ، وخفض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، ووضع اتفاقية خاصة بمنع استخدام البيئة البشرية والمناخ للأهداف العسكرية . وان مهمتنا اليوم ، هي التوصل الى التنفيذ الكامل لنصوص هذه القرارات ، وفي الوقت ذاته الكشف عن معارضي نزع السلاح والتغلب على مقاومتهم ، حتى نضمن مشاركة كافة الدول في المعاهدات المتعددة الأطراف التي تستهدف الحد من سباق التسلح ، وتحقيق مزيد من التقدم على الطريق المؤدى لنزع السلاح العام والشامل .

ان الحكومة السوفياتية ، والسكربتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد بريجينيف ، قد قاما بمبادرة هامة في هذا العام ، وهي عقد اتفاق خاص بتحريم تطوير صنع أنواع جديدة من الأسلحة ذات الدمار الجماعي ، أو تطوير نظم جديدة منها . ان مستوى العلم الحديث والتكنولوجيا قد وصل الى الحد الذي يندر بخطر تطوير أسلحة أشد فتكا ودمارا من الأسلحة النووية ، وقد حان الوقت لوضع حاجز شديد أمام صنع مثل هذه الأسلحة ، وذلك عن طريق عقد اتفاق ينص على نبذ هذه الدول لتطوير وصنع أنواع أو نظم ، جديدة من أسلحة الدمار الجماعي . ولا يوجد أدنى شك في أن أية مساعدة للدول الأخرى أو المنظمات الدولية على تطوير هذه الأسلحة ينبغي أن تمنع . ان عقد هذا الاتفاق سوف يتيح فرصا إضافية وجديدة من أجل التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي بين الدول .

ان اقتراح الاتحاد السوفياتي الخاص "بعقد معاهدة خاصة بالمنع الكامل والشامل والعام لتجارب الأسلحة النووية" ، هو محل دراسة في هذه الدورة ، وان عقد مثل هذه المعاهدة سوف يؤدي الى تطوير النصوص الخاصة بمعاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ التي منعت التجارب النووية في الفضاء الخارجي وتحت الماء ، وكذلك معاهدة عام ١٩٧٤ بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والخاصة بالحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض .

ان منع تطوير أسلحة جديدة من أسلحة الدمار الجماعي ، والتحريم العام لتجارب الأسلحة النووية سوف يساعدان على تعزيز الثقة بين الشعوب ، وتحسين المناخ الدولي ، وتحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة لميثاق الأمم المتحدة .

ونحن نود أن نعرب عن أملنا في أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، سوف تنظر الى المبادرات الجديدة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي بتعاطف ، ونأمل أن تتمكن الجمعية العامة من الموافقة عليها .

ان نزع السلاح أمر يعني جميع الدول بلا استثناء ، وان السلام الصادق يعني ايجاد عالم دون أسلحة ، وان الدول النامية لها مصلحة حيوية في نزع السلاح ، لانه سيؤدي الى توفير قدر كبير من المال يمكن ان يساعد على حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان شعوب الدول الرأسمالية أيضا لها مصلحة في نزع السلاح ، لانها اذا كانت تريد التغلب على مصاعبها الاقتصادية الخطيرة ، فان هذا لن يتأتى الا اذا وضعت نهاية لسباق التسلح .

بالنسبة للدول الاشتراكية ، فان الكفاح من أجل السلام والوفاق ، ونزع السلاح يعتبر أمرا لا ينفصل عن الكفاح من أجل التقدم الاجتماعي ؛ والاستقلال الوطني للشعوب . وفي هذا العام سوف نحتفل بالعيد الخامس عشر لموافقة الأمم المتحدة على مبادرة الاتحاد السوفياتي المتعلقة بالاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة . وفي هذه الفترة ؛ فان قوى التحرر الوطني قد حققت نجاحا حاسما في القضاء على النظام الاستعماري للامبرالية .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يهنيء الدول الاعضاء الجديدة بالامم المتحدة ، وهي جمهورية موزامبيق الشعبية ؛ وجمهورية الرأس الاخضر ؛ وجمهورية سان توماس وبرنسيب الديمقراطية ، بمناسبة حصولها على استقلالها الوطني ، وسيادتها . ومن سوء الحظ ، ان بقايا الحقبة الاستعمارية المخجلة ، وبعض مظاهرها مثل التفرقة العنصرية ؛ والفصل العنصري في افريقيا الجنوبية مازالت مستمرة في تسميمها للمناخ الدولي . ولكن الشعوب مصممة على ان تحقق الاستمرار للتغيرات الايجابية التي حدثت في العالم ، وان تضع نهاية حاسمة للعنصرية ، والفصل العنصري ، وبقايا الاستعمار .

وبالرغم من ان الامبراطوريات الاستعمارية قد انهارت تحت ضغط حركات التحرر الوطني ، فان الاحتكارات الرأسمالية ؛ والشركات عبر الوطنية مازالت تشكل العقبة الرئيسية التي تعوق حصول الدول على استقلالها الاقتصادي . اننا نفهم جيدا امانى الشعوب النامية ، ورغبتها في الخروج من التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه ؛ وأن تضع حدا لتبعيتها الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة ؛ وأن تحل مشكلة الانماء السريع ؛ وأن تتغلب على الفقر الذي تعاني منه في بلادها . وبالإضافة الى هذه الدول ، فان الدول الاشتراكية تكافح من أجل تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية من هذه المظالم ، والنظم الاستعمارية التي غرست من البداية ، والتي مازالت تعمل قوى الامبرالية على تعزيزها . وعلى اساس هذه المواقف ، فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قد عبرت عن موقفها في الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان شعوب الدول المستقلة في افريقيا ؛ وآسيا ؛ وأمريكا اللاتينية ، أثناء بنائها لحياة جديدة يمكنها ان تعتمد سياسيا ، واقتصاديا ؛ ومعنويا على التأييد الصادق للاتحاد السوفياتي ، وغيره من الدول الاشتراكية . ان تقديم المعونة والتأييد لشعوب هذه الدول يعتبر جزءا لا يتجزأ من

السياسة الخارجية للدول الاشتراكية . وفي الوقت ذاته ؛ فنحن نود أن نؤكد ان مصدر هذه المعونة هو ثروتنا الوطنية التي حققناها على حساب العمل الشاق لشعبونا ؛ وعن طريق التغلب على كثير من المصاعب التي سببتها ويلات الحرب.

ان الدول الاشتراكية تقدم معونة شاملة ، ليس لأن لديها الفائض الذي يمكنها الاستغناء عنه والذي لا تستطيع استغلاله في بلادها ، أو لأنها تريد استثمار أموالها في الدول الأخرى من أجل استغلال ثروتها الطبيعية ، وتحقيق الأرباح ، ولكن لأن قضية تحرير الشعوب ؛ وتعزيز استقلال الدول النامية الصغيرة تعتبر قضية تعترف بها الدول الاشتراكية .

لقد كان عام ١٩٧٥ العام الدولي للمرأة ، وقد تم الاحتفال به - نتيجة لقرار الأمم المتحدة - تحت شعار " المساواة ؛ والانماء ؛ والسلام " . في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك في كافة الدول الاشتراكية نجد أن النساء يتمتعن بحقوق متساوية مع الرجال في جميع مجالات الحياة .

ان النساء السوفياتيات يقمن بدور نشط في مجال الترتيبات الخاصة باطار العام الدولي للمرأة . وفي الاجتماع الدولي للنساء الذي عقد في آب/اغسطس من هذا العام في عاصمة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مدينة مينسك ، قد كرس هذا الاجتماع لمشكلات مشاركة النساء في الكفاح ضد الفاشية ، ولتحقيق سلام عادل ودائم على الأرض . ان قراراته تستهدف حث النساء على القيام باسهام جديد في الكفاح العالمي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم على الأرض .

لقد أثبتت الامم المتحدة ، خلال ثلاثة عقود من وجودها ، نفعها . أولا عن طريق تنفيذها لمهمتها الرئيسية ؛ وهي الحفاظ على السلام والأمن الدوليين . ولمدة ثلاثين عاما ، فان الدول الاعضاء بالأمم المتحدة كانت تقوم بتطوير التعاون المتعدد الأطراف على أساس ميثاق الأمم المتحدة ؛ الذي يجسد المستويات الديمقراطية المعترف بها عالميا للقانون الدولي ، والتي أثبتت صلاحيتها أمام اختبار الزمن .

وفيما يتعلق ببعض أوجه النقص في نشاطات الأمم المتحدة ، فان هذه الأوجه يمكن أن تعزى جزئيا الى ان بعض الدول قد انتهكت ؛ ومازالت مستمرة في انتهاك ميثاق المنظمة ، ليس لأن الميثاق في حد ذاته غير جيد . ولهذه الأسباب ، فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعارض

أية محاولات لاعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة ، وفي أى شكل يمكن ان تتخذ هذه المحاولات .
ذلك ان اعادة النظر في الميثاق ليست هي التي ستضمن تركيز الامم المتحدة لجهودها ، وانما لكي
تجد حلا للمشاكل عليها ان تلتزم بنصوص الميثاق .

ان البشرية قد انقذت من حرب عالمية لمدة ثلاثين عاما ، وكان هذا انجازا عظيما بالنسبة
للقوى المحبة للسلام . وفي الظروف المواتية لاعادة بناء العلاقات الدولية على أساس مبادئ التعايش
السلمي ؛ فان الامم المتحدة ينبغي عليها ان تتخذ قرارات حكيمة في هذا الشأن ؛ من أجل
تعزيز السلام والامن الدوليين ؛ ومن أجل مدّ عملية الوفاق الى كافة انحاء العالم ؛ ومن أجل
اعطاء مضمون ملموس للمضمون السياسي بتعزيزه بالوفاق العسكى ، وبالتوصل الى اتفاقات خاصة
بنزع السلاح ، وازالة بؤر التوتر والصراع القائمة في العالم ؛ وتصفية بقايا الاستعمار ، وبناء التعاون
بين الدول على أساس من الاحترام للسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومن أجل
تحقيق الاهداف الخاصة بالتقدم الاقتصادى ، والاجتماعى ، والروحي ، لشعوب العالم .

السيد بانيارامن (تايلند) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، نظرا

لتغيب وزير خارجية بلادى ، رئيس وفد تايلند ؛ فانه يسعدني أن أتقدم اليكم نيابة عنه ، ونيابة
عن وفد بلادى ، بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثلاثين للجمعية العامة . ان معرفتكم
العميقة وخبرتكم الواسعة في السياسة الدولية ، والتزامكم بقضية التعاون الدولي سوف تؤدى الى
تحقيق النجاح لمناقشاتنا .

وأود أيضا أن أشيد بالسيد عبدالعزیز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، للعمل القيم الذى
نهض به أثناء رئاسته للدورة التاسعة والعشرين ، والدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

ان الذكرى الثلاثين لتأسيس الامم المتحدة ، تتميز بالاتفاق في الرأى الذى تم التوصل اليه في الدورة الخاصة السابعة ، التي كرسنا للانماء والتعاون الدولي . وعلى الرغم من أن القرارات التي تم اتخاذها في هذه الدورة الخاصة ، لا تعتبر حلاً عاجلاً للمشكلات الاقتصادية الكبرى في العالم — لانه ما زالت هناك بعض الاختلافات الجوهرية ، سواء من حيث المضمون أو الشكل ، بين الدول الغنية والفقيرة — الا انه من الواضح أن الدورة الخاصة للجمعية العامة ، قد حققت بعض التقدم في التوصل الى اجراءات ملموسة بالنسبة لبعض مجالات التعاون الاقتصادي الدولي . وان وفد بلادي يعتقد ، انه من أهم منجزات الدورة الخاصة السابعة ، تحقيق روح من المصالحة والتعاون ، وهي تلك الروح التي سادت مفاوضاتنا الطويلة والمستفيضة . وما لاشك فيه انه من صالح كافة الدول ، ان تعمل على تعزيز روح التعاون هذه ، وأن تتحرك قدما الى الامام بغية التوصل الى مزيد من الاتفاقات ، ومزيد من التوفيق بين الآراء . ان الدورة الخاصة السابعة لا تعتبر غاية في حد ذاتها ، بل انها تشكل خطوة اخرى هامة في العملية المستمرة التي بدأت بالموافقة على الاعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وذلك اثناء الدورة الخاصة السادسة التاريخية ، والموافقة على ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . ان عملية معالجة الفروق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية ، ليست بالعملية السهلة ، وكذا عملية اعادة تنظيم عالم جديد متكامل يضمن النمو الاجتماعي والاقتصادى المتوازن للمجتمع الاقتصادى الدولي . الا ان الدورة التي انتهت اخيرا كانت مجالاً لاجراء حوار صادق وبناء ، سوف يساعد على اقناع الدول الصناعية في النهاية ، بعدم جدوى المواجهة الطويلة والمستمرة . وفي ذات الوقت فنحن في العالم الثالث ، قد اصبحنا أقل تشدداً في أساليبنا البلاغية ، واصبحنا اكثر واقعية في نظرتنا . ولقد قمنا بجهود جماعية لحث الدول الغنية على قبول الاهداف الشاملة والرشيده ، وللتسليم بأهمية ضرورة اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

لقد قال وفد بلادي ، في المناقشة العامة للدورة الخاصة السابعة ، ان " التكافل " يعني المسؤولية الجماعية التي يشارك فيها كل طرف بالمسؤولية على أساس قدراته ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان هذا هو رأى وفد بلادي ، وهو يعتبر صحيحاً بصفة خاصة في حالة

الدول النامية . ان تايلند دولة زراعية ، ويعمل ٨٠ في المائة من سكانها بزراعة الأرز ، وفي السنوات الاخيرة ، فان حكومة تايلند قد كثفت جهودها في دعم التصنيع ، الان أن الحقيقة التي لا زالت قائمة توضح ان صادراتنا من الغلات الغذائية ، وغيرها من المنتجات الزراعية تشكل أكثر من نصف دخلنا من العملات الحرة . ان التجارة في المواد الغذائية ، والمنتجات الزراعية ليست فقط مسألة حيوية لبلادي ، بل انها مسألة بقاء . ولذلك فان وفد بلادي يسعده ، أن يلاحظ ان هذه العوامل قد أخذت في الاعتبار ، في القرارات التي اتخذتها الدورة الخاصة السابعة . ونحن نأمل بصدق أن الترتيبات المستقبلية الخاصة بضم الامداد الكافي من الغذاء ، سوف تأخذ في اعتبارها المصالح المشروعة للدول النامية التي تقوم بتصدير الغذاء ، لا سيما ، عند تحديد المعايير الخاصة بتوزيع الدخل ، وكذلك العمل على زيادة الانتاج الزراعي وتحقيق نصيب أكبر لهذه المنتجات في التجارة العالمية .

ان تايلند كانت دائما تشعر بمسؤوليتها نحو المجتمع الدولي ، في مجال المساعدة المتعددة الاطراف والتنائية في مجال الغذاء . وبالرغم من أن حجم انتاجنا وتجارتنا في الحبوب الغذائية يشكل نسبة صغيرة ، اذا ما قورن بما تنتجه الدول المتقدمة ، الا أن حكومة تايلند قد ساهمت باستمرار في العمل الذي تقوم به اليونسيف ، وبرنامج الغذاء العالمي . ونحن ايضا نعطي اهتماما خاصا للدول المجاورة ، وقد انتهزنا كل فرصة ممكنة لمساعدة هذه الدول ، عندما تتعرض للكوارث الطبيعية .

ان الجو الذي ساد مناقشات الدورة الخاصة السابعة ، والذي أدى الى تحقيق نتائج جزئية ، سوف يتعرض لاختيارات أخرى اثناء الاجتماعات الدولية المقبلة مثل ، مؤتمر باريس الخاص بالطاقة والمواد الخام والانهاء والمؤتمر الرابع للأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الونكتاد) ، وفي تنفيذ القرار ٣٣٦٢ للدورة الخاصة السابعة " ان المستقبل سوف يعتمد على قدرة الدول المشاركة سواء كانت متقدمة او نامية ، في التغلب على خلافاتها ، وخلق الارادة السياسية والالتزام المعنوي الضروري من أجل الاتفاق على الاجراءات اللازمة .

وفيما يتعلق بمؤتمر باريس فان جنوب شرقي آسيا ، تعتبر مركزا رئيسيا لامداد الطاقة والمواد الخام ، ولهذا فانه ينبغي أن يتم تمثيلها بطريقة عادلة .

لقد حدثت تطورات هامة وذات مغزى في مجال السلام والا من الدوليين . ان الوثيقة النهائية لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، التي وقعتها ٣٥ حكومة في هلسنكي يمكن أن ينظر اليها باعتبارها خطوة ايجابية ، نحو خفض التوتر ، وتحسين العلاقات بين الدول الكبرى القوية . ان الاتفاق الاخير الخاص بالفصل العسكري في سيناء ، ذو مجال محدود ، الا أن عقده ، مع ذلك ، يساعد على المحافظة على هذه الدفعة الخاصة بالمفاوضات . ونحن نأمل في أن يؤدي الى تسوية شاملة ، ودائمة لمشكلة الشرق الاوسط ، وحل عادل للقضية الفلسطينية . ان الفلسطينيين باعتبارهم الطرف المعني مباشرة ، من حقهم استعادة وطنهم كما أن الاسرائيليين من حقهم ان يكون لهم ايضاً وطن . وان حكومتي تؤكد معارضتها القوية لاستمرار احتلال القوات الاسرائيلية للاراضي العربية ، وتعارض اي اجراء تتخذه اسرائيل لتغيير معالم القدس .

ان قضية قبرص ، للاسف تعتبر من النزاعات التي لم تحل والتي مازالت تشغل مكانا هاما ، في جدول أعمال الامم المتحدة . وان وفد تايلند يأمل انه نتيجة للمساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام ، سوف يكون من الممكن تحقيق تقدم كبير نحو ايجاد حل مرضي للطائفتين في قبرص ، حل يضمن استمرار احترام سيادة البلاد واستقلالها وسلامة أراضيها .

لقد وقعت احداث على جانب كبير من الأهمية ، في الجزء الذي نقطنه من العالم . ويعد أكثر من عقد من الحرب في الهند الصينية ، أمكن في النهاية وضع حد للقتال . وبانتهائها القتال ، وجدنا ان جميع الاطراف المعنية عبرت عن ارتياحها وعن رغبتها في القيام ببداية جديدة . ونحن في تايلند لا نغفل هذا التطور الهام في منطقتنا .

وفي داخل تايلند ذاتها ، فقد حدثت في العاميين الماضيين تغيرات جوهرية أدت الى اعادة ميلاد الديمقراطية ، وعلان دستور يضمن الحرية الكاملة للتعبير ، وغير ذلك من الحريات المدنية . ومنذ شهر شباط/فبراير من هذا العام ، فان تايلند قد تمتعت بحكومة مدنية تعتبر مسؤولية امام مجلس النواب المنتخب . ان النظام الديمقراطي الحالي في بلادى يأخذ في اعتباره بشكل كامل ، اراء ووجهات نظر جميع شعب تايلند بغض النظر عن عقائد هم السياسية ، أو اتجاهاتهم الاجتماعية . وفي هذه العملية نجد اننا تمكننا من مواجهة الحقائق الجديدة ، القائمة في المنطقة ، بشجاعة وثقة .

وفي هذا المجال ، أود أن أشير الى بعض أجزاء من البيان الذى تقدم به رئيس الوزراء السيد كوكريت براوج أمام رابطة المراسلين الأجانب ، في جنوب شرق آسيا ، في سنغافورة فـي ٢٥ تموز/يوليه من عام ١٩٧٥ .

" انه من المنطقي ألا نخشى التغيير ، لأن التغيير يعتبر من طبيعة الأمور ، ولكن في العلاقات الدولية فان مثل هذا التغيير ، اذا كان له أن يتم في اتجاه ايجابي ، لا يمكن أن يقوم به طرف واحد دون أن يحدث تغيير مماثل من قبل الطرف الآخر . وانا كنا قد تعلمنا من التاريخ فكلنا ، ولا سيما في الهند الصينية وجنوب شرق آسيا ، ينبغي أن ندرك أنه لا يوجد لدينا أى بديل حقيقي بل ان نتعايش ونتكيف مع بعضنا البعض بروح من التسامح والثقة المتبادلة .

" يمكنكم أن تروا أن هذا الاتجاه مستمر في العالم بأسره ، وأن الشعوب والأمم تحاول أن تصلح الأسوار القائمة بينها ، وأن تسوى الخلافات التي كانت ، في وقت من الأوقات ، تتخذ شكل الصراع بين الخير والشر . ان الواقع يطلي علينا أن نفكر بطريقة جديدة ، لأن الأزمنة التي نعيش فيها جديدة . وينبغي أن نلقى جانبا كل التجهيزات والتعصبات ، وأن نعمل على تصوير سياسة رشيدة بالنسبة لوقتنا الحاضر .

" وفي الوقت الحالي في تايلند ، لقد حافظنا ، وسوف نستمر في المحافظة ، على معارضتنا لكل أمة ، صغيرة أن كبيرة ، تسعى لفرض ارادتها وسيطرتها علينا أو على الآخرين . ونحن نؤيد الاحترام المتبادل للشخصية الوطنية لكل دولة واختيارها لنظمها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بحرية تامة ، بمعيدا عن أى تدخل خارجي في أى شكل من الأشكال . ان هذا هو المبدأ الرئيسي الذى ينبغي أن يحكم كل العلاقات القائمة بين الدول في علاقاتها بتايلند " .

ان تايلند قد أظهرت استعدادها ، ونيتها الطيبة في تطوير علاقات ودية ، وان تحييا في سلام وصدافة مع دول الهند الصينية على أساس من الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة . انه لما يسعدنا أن نلقى استجابة تامة من جميع الأطراف المعنية . ونحن مقتنعون بأنه يمكن اعادة بناء الثقة المتبادلة . ان رغبتنا المشتركة في خلق حقبة جديدة من السلام ، والتقدم ، والأمن ، يمكن أن تترجم الى حقيقة واقعة .

ان من الأحداث التي تلت الحرب في الهند الصينية ، والتي شكلت مشكلة حادة بالنسبة لتايلند ، كانت هجرة الأشخاص الذين أتوا الى بلادى من دول الهند الصينية الثلاث . واليوم نجد أن حوالي . . . ٥٤ من الأشخاص الذين أتوا من كامبوديا ، ولاوس ، وفيتنام يطلبون المأوى المؤقت في بلادنا . ان هذا يخلق مشكلات كبيرة بالنسبة لتايلند ، فقد ثبت أن هذا عبء ثقيل من حيث الانفاق والادارة ، بالنسبة لحكومة تايلند ، التي بذلت كل جهد ممكن لتوجيه الرعاية لهؤلاء الأشخاص .

وفي هذا الشأن ، أود أن أنتهز هذه الفرصة ، لكي أؤكد للجمعية العامة ، أن هدف حكومة تايلند ، في تقديم المأوى ، والمساعدة ، لهؤلاء الأشخاص ، ينبع من دوافع انسانية بحتة ، وانها لا تسعى الى حماية أو مساعدة هؤلاء الأشخاص لأى أسباب سياسية أو بغية تحقيق منفعة انانية . ان سلطاتنا لم تشجع هؤلاء الأشخاص لكي يأتوا ، ولكنهم أتوا الى تايلند برغبتهم وارادتهم الحرة . وكل ما نفعله ، في الوقت الحاضر ، هو تخفيف المعاناة الانسانية للاجئين التي نبعث من هذه الهجرة . ونحن نأمل أن هذا الموقف سوف يكون ذا طبيعة مؤقتة ، ويمكنني أن أؤكد لكم أن حكومة تايلند مستعدة لمساعدة هؤلاء الناس في حالة عودتهم الى أوطانهم .

وفي هذا المجال ، فان حكومتي تود أن تسجل تقديرها العميق للأمر صدر الدين أغاخان المفوض العام للأمم المتحدة للاجئين على استجابته الملموسة لندائنا الخاص بطلب المعونة الاضافية . ان السيد المفوض العام قام بزيارة رسمية لتايلند في أيلول / سبتمبر من هذا العام ، وقد مكنته هذه الزيارة من أن يرى عمق المشكلة التي تواجهها حكومة تايلند . وتمشيا مع دوافعنا الانسانية طلبنا من المفوض العام للأمم المتحدة للاجئين ان يشرف على الجهود التي تستهدف تخفيف معاناة هؤلاء الأشخاص . لقد وجه مكتب المفوض العام نداء عاجلا للحصول على مبلغ ١٢٤ مليوناً من الدولارات ، وذلك لتنفيذ المشروعات المختلفة في تايلند ، بالمساعدة والتعاون الكامل مع سلطات تايلند .

ان حكومتي ، لذلك ، تود أن تنتهز الفرصة لتوجيه نداء لكافة أعضاء المجتمع الدولي للاسهام في هذا الصندوق ، حتى يتمكن المفوض العام من تنفيذ نشاطاته بطريقة عاجلة وفعالة . كذلك فانني أود أن أتقدم بالشكر لحكومة اليابان على مساهمتها الكبيرة في أموال هذا الصندوق .

وبانتهاء الاشتباكات في الهند الصينية ، قد حان الوقت الآن لاعادة بناء وتأهيل الأمم التي تعرضت لمآسي الحرب . ان تايلند مستعدة للتعاون مع هذه البلدان والشعوب فـي محاولاتها البناءة والمنتجة .

بينما نجد أن التقييم الواقعي للموقف في جنوب شرق آسيا يمكن أن يعطي بريقا من الأمل ، فان التطورات في شبه جزيرة كوريا ، لا تعطي أملا كبيرا في التوصل الى اجراءات لموسسة وحاسمة . لزالة التوتر ولمنع الصراع المسلح في المنطقة .

بالرغم من مرور ثلاثين عاما منذ تقسيم كوريا الى دولة في الشمال ودولة في الجنوب ، وبالرغم من مرور ٢٢ عاما منذ عقد الهدنة ، فان اعادة توحيد كوريا لم تتحقق بعد . لذلك فـمن الضروري أن تقوم جميع الأطراف المعنية للنزاع مباشرة بالاجراءات التي تستهدف الاسراع باعادة التوحيد السلمي لكوريا . وعندما تم اعلان البيان المشترك في ٤ تموز يولييه من عام ١٩٧٢ فقد كان من المتوقع ، بصفة عامة ، أن يؤدي الحوار بين الشمال وبين الجنوب الى تقدم ملموس نحو تحقيق هدف اعادة التوحيد السلمي للبلاد ، ولكن لم يتحقق هذا الهدف . ويود وفدى أن يـحث الطرفين المعنيين بأن يستمرا في تعميق الحوار بينهما ، وأن يراعى المبادئ المتضمنة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب .

ويود ولفدى أنه طالما استمر جو الشك المتبادل سوف يكون من الصعب حل موضوع الوجود العسكري للأمم المتحدة في كوريا . ويغض النظر عن رأى أى حكومة من الحكومات ، في قوة الأمم المتحدة ، فالواقع أن مجلس الأمن هو الوحيد الذى له سلطة اتخاذ قرار بشأن موضوع حل قيادة الأمم المتحدة ، ولتسهيل مثل هذا القرار سوف يكون من الضروري بالنسبة لكافة الأطراف المعنية مباشرة أن تدخل في مفاوضات بـغية توقيع اتفاق بديل يحل محل الهدنة العسكرية في كوريا . وحتى يتم التوصل لهذا الاتفاق البديل فانه من المشكوك فيه أن أية مناقشات أو قرارات تجرى أو تتخذ هنا ، سوف تكون لها آثار عملية بالنسبة لموضوع وجود قيادة الأمم المتحدة ، أو اعادة توحيد كوريا بشكل سلمي .

لا يمكننا أن ننكر أنه من بين المنجزات الرئيسية للأمم المتحدة ، منذ وجودها تلك المنجزات التي تحققت في مجال تصفية الاستعمار . ان التوسع الكبير في عضوية الأمم المتحدة يعتبر

برهاننا حيا على الدور الكبير الذى تقوم به المنظمة ذاتها . وفي هذا العام فان وفدى يسعده أن يرى أن هناك حركة سلمية ومنظمة نحو تحقيق الاستقلال الكامل لثلاثة من الأقاليم التي كانت خاضعة للاستعمار البرتغالي في القارة الافريقية . ان حكومة تايلند ترحب بحصول هذه الدول على استقلالها وتنضم للآخرين في الترحيب بجمهورية موزامبيق وجمهورية الرأس الأخضر والجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيب بمناسبة انضمامها لعضوية الأمم المتحدة .

ونحن نود أيضا أن نتقدم بالتهنئة لبابوا غينيا الجديدة لحصولها على الاستقلال ، ونتطلع الى انضمامها للمنظمة العالمية في وقت قريب .
كذلك نحن نأمل أن جمهورية فيتنام الجنوبية ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية سوف تشغلان قريبا المكان اللائق بهما بيننا هنا .

ان وفد بلادى يشعر بالقلق البالغ بالنسبة للتطورات الاخيرة في أنغولا ، ومع ذلك نحن نود أن نعبر عن أملنا في أن الجهود التي تبذل لازالة الخلافات بين حركات التحرير الثلاث ، سوف تكفل بالنجاح حتى تتمكن هذه الحركات من استئناف كفاحها من أجل الاستقلال .
ولم يحدث تقدم كبير في افريقيا الجنوبية ، ان الموقف العنيد الذى تتخذه الاقليّة غير الشرعية في روديسيا الجنوبية يعتبر العقبة الرئيسية التي تحول دون تحقيق الاماني المشروعة لشعب زيمبابوى ، وان الموقف في ناميبيا ، الذى كانت الامم المتحدة معنية به بشكل مباشر ، لم يبد أى علامة للتحسن ويبدو أن جميع المبادرات ، والجهود التي اتخذت نحو التوصل الى حق تقرير المصير والاستقلال قد باءت بالفشل بسبب الموقف الذى تتخذه روديسيا الجنوبية ، وجنوب افريقيا ، وتمسكهما بسياسة الفصل العنصرى غير الانسانية .

منذ تكوين عصبة الامم ، فان المجتمع الدولي قد اهتم بمسألة نزع السلاح العالمى ، ولقد تم عقد اتفاقيات هامة بالنسبة للتحكم في انتاج الاسلحة ، والحد منها ، ولكن الحل الحقيقي لمشكلة نزع السلاح لم يتحقق وان سباق التسلح سواء من حيث الاسلحة النووية ، أو التقليديّة يستمر بلا هوادة . وفي الواقع ، وببعضنا نؤمن جميعا بمبدأ نزع السلاح ، ونعلن عن صدق نوايانا في اتخاذ الاجراءات الخاصة بنزع السلاح ، فان الانفاق العام على التسلح يقترب من ٣٠٠٠ مليون دولار سنويا ، ولذلك فهذا يؤدى الى نقص في الموارد التي ينبغي أن تخصص للتنمية في كافة اجزاء العالم .

ان الامين العام في مقدمة تقريره عن عمل المنظمة (A/10001/Add.1) ، طرح اسئلة هامة للغاية بشأن الدور المقبل للامم المتحدة في نزع السلاح وانه ، عاما بعد عام ، تقوم اللجنة الاولى بتخصيص خمسين اجتماعا للمناقشة العامة ، والموافقة على العديد من القرارات ، التي ليس لبعضها اية قيمة عملية ، وربما كان الوقت لأن نكسر وقتا أكبر ، لاعادة النظر بصفة أساسية ، في موضوع نزع السلاح ، وموضوع هياكل ، واجراءات الامم المتحدة الخاصة بالتفاوض .

ان حكومتي ، جنبا الى جنب مع حكومات اندونيسيا ، وماليزيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، مهتمة الآن بالمناقشات الخاصة بالاجراءات التي تؤدي الى خلق منطقة سلام ، وحرية ، وحياد ، في جنوب شرقي آسيا . وان هذا الهدف ، كما تم التعبير عنه في اعلان كوالالمبور ، عام ١٩٧١ ، يتفق مع رغبتنا المشتركة في الحد من التنافس بين الدول الكبرى في منطقتنا . ومن وجهة نظرنا أن هذا سوف يمهد الطريق الى خلق مناخ من الانسجام الاقليمي ، والتعاون الذي يؤدي الى تعزيز جهودنا ، سواء كانت فردية أو جماعية ، من أجل بناء منطقة سلمية ومستقرة . ونحن نؤمن بأن هذا الجهد الذي تقوم به خمس دول أعضاء في (ASEAN) يستحق الفهم ، والتأييد ، والمشاركة من قبل جميع القوى الكبرى ، وكذلك دول المنطقة .

لقد حدثت تغيرات كبيرة في العالم خلال الثلاثين عاما الماضية . وان الخريطة السياسية لعام ١٩٧٥ تعكس تعقد المشكلات السياسية ، في وقتنا الحاضر . ان المواقف العسكرية قد فقدت فاعليتها والحوازر السياسية قد انهارت ، كذلك فان اتجاهات جديدة قد بدأت تظهر ، ويجري التفكير في وضع نظام اقتصادي دولي جديد . ان التكافل والتعاون بيدهما المفتاح الرئيسي لايجاد حل للمشكلات الشاملة ، مثل مشكلات البيئة ، وقانون البحار ، والانفجار السكاني . ان نساء العالم قد أصبحن أكثر احساسا بحقوقهم ، وقد بدأ يقمن بدورهم في الشؤون العالمية ، لا سيما في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وان هذه التغيرات كلها ، نرحب بها ، فهي تثبت أن شعوب العالم لم تعد حبيسة الأفكار وقناعات الماضي الجامدة ، وهناك دليل آخر يظهر في الاستعداد لدراسة ميثاق الامم المتحدة ، الذي لم يوافق عليه نصف عدد الدول الاعضاء الممثلة حاليا في الامم المتحدة .

ان المنظمة ذاتها مستعدة ايضا لاعادة النظر في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي وأن السؤال ليس هو ما اذا كانت هناك ضرورة لاعادة تنظيم منظمة الامم المتحدة ، ولكن كيفية اجراء هذا التنظيم حتى يمكنه مواجهة متطلبات ، وتحديات السنوات القادمة . ان الاعمال والاجراءات التي قد نتفق عليها ، لتصحيح النظام القائم ، ينبغي أن تحسن من قدرتنا على معالجة المشكلات العالمية الحاضرة والمستقبلية . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، يجب أن نكافح معاً .

السيد الشطي (تونس) : سيادة الرئيس ، اسمحو لي في فاتحة هذا الخطاب ، أن اتوجه اليكم ، أصالة عن نفسي ، ونيابة عن الحكومة التونسية ، بأحر التهاني واطيب التمنيات ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . واني ان اوجه اليكم هذه التهاني ، فلست أفعله من باب الرتبة والتقاليد ، بل لاني اعتقد انكم من خيرة من كتب لهم أن يتولوا اعباء هذه المسؤولية الجسيمة ، ولست في حاجة بعد ما قاله عنكم زملائي الذين سبقوني للخطابة على هذا المنبر ، لست في حاجة الى الحديث من جديد عن خصالكم السامية وكفاءتكم وسعة آفاقكم وتجاربكم . وانما يكفي ممثل الدولة التونسية ، التي تربطها بدولة لكسمبرغ أحسن الروابط واطيبها ، ان يشيد بما عرف عنكم من تعلق بالمثل العليا الانسانية ، وتمسك بروح العدالة والمساواة والتعاون الصادق ، خاصة بين الدول الكبرى ، والدول السائرة في طريق النمو ، حرصا على تقريب الهوة التي تفصل بين الفئتين . وان نظرتكم الثاقبة لمثل هذه القضايا ، وفي الظرف الذي تواجهه الجمعية العامة اليوم ، عربون أكيد على نجاح المهمة التي انطها بمهدتكم المنتظم الدولي والتي تعهد الوفد التونسي أن يكون في جانبكم لتحقيقها على أكمل وجه .

ولا يفوتني في هذه المناسبة ، ان اتوجه كذلك بالثناء الجزيل الى سلفكم السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الشقيقة ، لما اسداه من خدمات جلييلة في صالح المنتظم الدولي وفائدة القضايا التي تعرضت اليها الجمعية العامة في بحر السنة الأخيرة .

ويطيب لي أن أشيد أيضا بالجهود الموفقة ، التي يبذلها الأمين العام للامم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، لتعزيز حظوظ الامن في العالم ، واحلال المنظمة محلها اللائق ، وأخص بالذكر مساعية الحثيثة خلال السنة الجارية لمعالجة قضايا كبرى ، مثل قضايا الشرق الاوسط ، والصحراء الغربية وقبرص وغيرها .

سيدى الرئيس ، نحن على يقين من أن الدورة الثلاثين ستكون كالدورة التى سبقتها دورة هامة في حياة الأمم المتحدة .

ذلك أن الوضع الدولي ، لم يكتسب طوال السنة الفارطة ، من الوضوح ما يجعلنا نسلم بأن الانسانية سلكت بعد ، طريق الانفراج والسلامة . فهناك فموض لا يزال يكتنف معظم المشاكل التى عرفناها منذ سنوات ، وهناك قضايا لم نهتد بعد الى اعطائها الحل الصحيح ، بينما نجد الى جانب ذلك ، قضايا لا تزال راكدة مستعصية ، وأخرى ربما ازدادت تعقنا وتعكرا .

على اننا من ناحية ثانية ، نرى بعض الآمال تنتعش في بعض الجوانب مما يدفنا الى شىء من الأمل والتفاؤل بالمستقبل . فهذا التقارب بين أوضاع السلم في العالم ، وهذا التآرجح المتواصل بين الأمل والخوف ، وهذه الفروق المبهولة بين حالات البشر ، حسب قاراتها في معطياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تدخل على التوازن العالمي ، انخراما يجعل الخريطة الدولية مشوهة بالملابسات ، ويجعل السلم العالمية معرضا الى الوهن والتهديد المتواصل .

سيادة الرئيس ، لا أريد أن أتعرض بأطناب ، الى كل المسائل المدرجة في جدول أعمال الدورة . فالوفد التونسي سيدلي بموقف بلاده ضمن اللجان المختصة . على أني أريد أن أذكر وجهة نظرنا بخصوص بعض المسائل ، كما نتصورها في الوقت الحاضر .

لقد شاهدت السنة الجارية أحداثا سياسية هامة ، كان من آثارها أن انضم الى منظمتنا عدد من الدول الجديدة ، التي أحرزت استقلالها حديثا ، وأذكر في هذا الصدد ، الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق ، نحن نرى ، في استقلال هذه الدول وانخراطها بالأمم المتحدة ، انتصارا لقضايا الحرية والكرامة ، واندحارا لقوى الاستعمار والهيمنة ، وان تقدم بتهانينا الى الوفود الشقيقة الممثلة لهذه الدول بيننا ، نعبر عن يقيننا ، في أنها ستكون دعما جديدا لمنظمة الأمم المتحدة ، وسندا قويا الى جانب الشعوب ، التي لا تزال تجاهد في سبيل التحرر . واني لا استثنى من هذه التهنئة ، دولة بابوا غينيا الجديدة ، وكذلك جزر القمر التي أعلنت عن استقلالها حديثا ، متمنيا لها كل المناعة والتقدم ، راجيا أن تلتحق في مستقبل قريب بهذه المنظمة .

وما دمنا نتحدث عن الدول الحديثة ، فان الفكر يذهب بي الى بلد ينتظر أن يعلن عن

استقلاله في الشهر القادم ، ولكنه يعاني الآن من ويلات الانقسام ، ويواجه مشاكل عويصة ، لم يسبق أن عاشها بلد ، ولما يبق بينه وبين التحرر الا ساعات معدودة . وأني من هذا المنبر المشهود ، أبعث الى أشقائنا في انغولا ، بعبارات العطف والاشفاق ، وأوجه الى قادتهم أحر النداء ، حتى يضعوا حدا للقتال ويوحدوا صفوفهم ، كي يمهّدوا لتسلمهم مقاليد أمورهم ، ويحقنوا دماء مواطنيهم ، ويحفظوا وطنهم من الانقسام أو الوقوع ثانية تحت نفوذ الأجنبي . وعساهم أن يستمعوا الى هذا النداء ، فيكونوا في مستقبل قريب جدا ، عضوا آخر تعتز به منظمة الأمم المتحدة ، وتعتر به المجموعة الدولية . وعسى يأتي يوم ، لن يرى فيه أعضاء هذه المنظمة أنفسهم مضطرين ، الى الحديث عن الاستعمار بعد أن يكون ظله قد تقلص نهائيا وبدون رجعة ، ذلك أن التحرر حركة حتمية عارمة ، تندرج في سنة الطبيعة والتطور البشري . وان ما يعانيه شعب زيمبابوي ، وشعب ناميبيا في افريقيا الجنوبية من مظاهر العنصرية والرجعية لما يبعث على الغضب ، ويدعو الى مضاعفة الجهود لتحطيم هذه العقليات المتخلفة العقيمة . وأن الحكومة التونسية لتعتبر ، أن في بقاء هذين النظامين ، على ما هما عليه ، تحديا سافرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، واستهانة بالضمير العالمي . لذلك ينبغي أن تطلع الدول المحبة للحرية والسلام ، عن كل عمل يكون فيه شيء من التأييد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي لهما ، وأن تضغط عليهما ، حتى تجنحا الى التفاوض مع الحركات التحريرية ، وهن الممثل الشرعي الوحيد لشعوب زيمبابوي وناميبيا .

سيدى الرئيس ، عرضت علينا في السنة الماضية قضية الصحراء الغربية . وهي قضية من صميم القضايا التحريرية . ورنانا اليوم نسير نحو حل هذه القضية حلا عادلا ، فلقد توجهت بعثة من الأمم المتحدة على عين المكان ، واجتمعت محكمة العدل الدولية للنظر في الفتوى القانونية ، التي طلبت منها ، وأعلنت أسبانيا عن عزمها التخلي عن هذه المناطق ، وانتهج المغرب وموريتانيا ، طريقة سلمية من التشاور والتعاون لحل المشكلة بوجه سلمي مرض للطرفين . وان أملنا أن تواصل الاجراءات سيرا طبيعيا حثيثا ، وأن لا يطرأ أى حادث ، قد يعرقل سير هذه المساعي ، حتى يتمكن الجميع باشراف الأمم المتحدة ، من الوصول الى اتفاق سلمي نهائي ، يضمن السلم والاستقرار وحسن الجوار . واننا نهيب بالأطراف المعنية في قبرص ، أن تسلك نفس الطريقة في علاج المشكل القائم

بهذه الجزيرة . فالحوار والتشاور في رأينا ، انجع وسيلة للتقريب بين وجهات النظر ، مهما كان اختلافها . لذلك فان الحكومة التونسية ، تؤيد المفاوضات الجارية بين الفئتين التركية واليونانية باشراف السيد كورت فالد هايم ، الأمين العام للأمم المتحدة . هذا ولئن كان مصير الجزيرة موكولا أساسا الى القبارصة وحدهم ، ان لاحق لغيرهم في تكييف هذا المصير دون موافقتهم ، فاننا نعتبر أن اقامة نظام فيدرالي ضمن دولة واحدة ، قد يكون الحل الأنجع لضمان مصالح الفئتين القبرصيتين ، ومهما يكن من أمر ، فان الحكومة التونسية تناصر التعايش والتعاون بينهما ، ولا تدخر وسعا في تأييد الحل المرضي للفئتين المتنازعتين حاليا ، واللتين نأمل لهما الوثام والتصالح ، في كنف الوطنية القبرصية المشتركة .

سيادة الرئيس ، اسمحو لي بأن أتناول الآن ، الحديث في أهم معضلة يواجهها عالمنا اليوم ، وهي قضية الشرق الأوسط . لقد بات من نافذة القول ، والتصريح بأن هذه القضية ، أخطر قضية تتعرض اليها دورتنا الحالية . وتتواتر المواقف الدولية للاعتراف بأن الشرق الأوسط ، أصبح المنطلق للخلافات الدولية ، ومبعث المضاعفات التي تتجاوز آثارها المنطقة ، وتعرض السلم العالمية الى التهديد . ولا تكاد تمر دورة منذ سنوات ، دون أن تسجل هذه القضية بجدول أعمالها ، ندرسها ونقلبها ونحاول معالجتها ، أو على الأقل الاضعاف من حدتها .

ولعل أهم نتيجة توصلت اليها منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد ، هي القرارات التي اتخذتها في دورتها الأخيرة ، عندما اعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وقبلتها عضوا ملاحظا ، وأعلنت أن الحل ليس فقط في الفصل بين القوات المتواجبهة ، أو في الانسحاب عن الأراضي المحتلة انسحابا جزئيا أو كليا . بل أن المشكلة الجوهرية ، هي القضية الفلسطينية . فالاعتراف بوجود هذه القضية ، وتسجيلها في محاضر المنظمة كمشكلة تحريرية مستقلة بذاتها ، كما لم يزل الرئيس الحبيب بورقيبة ينادى به منذ سنة ١٩٤٨ من أن أي قرار لا يمهد لحل هذه المشكلة ، ولا يعترف للشعب الفلسطيني بحقوقه الشرعية في تقرير مصيره ، انما هو قرار مبتور معرض للفشل والخسران .

ان هذه المواقف أهم مرحلة تخطوها منظمة الأمم المتحدة منذ انبعاثها ، لتلافي الاخطاء التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني ، ولانتهاج خط حكيم في معالجة المشكلة على الوجه الصحيح . الا أننا اذا بحثنا ماذا تم تحقيقه منذ السنة الماضية ، لم نجد شيئا محسوسا . ويرجع السبب في ذلك أساسا الى تعنت اسرائيل في عدم اعتبار الواقع ، واصرارها على التكرار للرأى العام العالمي ، ومواصلتها الاستهانة بقرارات الأمم المتحدة . ان اسرائيل لا تزال متمسكة بمنطق القوة ، ولا تزال تتمسك بقانون الغاب لاحتلال ارض الغير . انها لا تزال ترفض الاعتراف بالشعب الفلسطيني ، وبحقه في الحياة كشعب مستقل ذي سيادة ، وتتنكر حتى للوثيقة الدولية التي أحدثت بمقتضاها . وهى ان تفعل ذلك ، انما ترفض الرجوع الى الجادة ، وتعرقل الاتجاه نحو الحل الحقيقي . بالاضافة الى انها تتظاهر قولا ، بحب السلم ، بينما تهيب في الواقع لحرب جديدة ، وتكدس الأسلحة المستحدثة الفتاكة ، التي لم يجرب البعض منها في أى حرب سابقة . هكذابقى المشكل قائما برمته ، ولعل من الأصح القول بأن المشكل ازداد هذه السنة تعفنا وتورما ، وأن ما نشاهده في المنطقة من مضاعفات خطيرة ، انما مرجعه في رأينا الى أن الاهتمام سلط من سوء الحظ على معالجة المسببات دون الأسباب . ولست أريد أن انزلق مع التشاؤم ، فذلك ليس بالامر المفيد ، ولكنني اعتبر أن الوضع بالشرق الأوسط ، ليس فيه ما يدعو الى كثير من التفاؤل أو الاستسلام الى الطمأنينة .

لذلك فمن واجب الجميع ، أن تتضافر جهودهم ، على اقتناع اسرائيل بالاقلاع عن نظرياتها العنصرية الخطيرة ، وافهامها بأن السلامة لا تتفق مع الصلف والتعنت ، وأن البقاء في منطقة لا يتسنى مع محاربة أهل المنطقة وتكثيف عدائهم . فالشعب الفلسطيني شعب مصر على فرض حقه في الحياه ، ولا سلامة لاسرائيل ، ولا سلامة للمنطقة ، مالم يمكن هذا الشعب من التمتع بحقه في وطنه كشعب كامل السيادة .

سيدى الرئيس ، ليس فيما أقوله أى لون من الوان التطرف . . وليس ذلك يعنى اننا اعداء لسياسة التعقل والتدرج . فالكل يعلم أن تونس كانت ولا تزال ممن يفضلون الحلول السلمية ، ومن المؤمنين بسياسة المراحل ، الراضين للتمسك الأعمى بسياسة الكل او لا شىء . الا أن سياسة المراحل في نظرنا تتطلب شروطا ينبغى توفرها كي تؤدى الى الغرض

المطلوب . وأول هذه الشروط تحديد الأهداف التي ينبغي العمل من أجلها ، لأننا ان لم نحدد هذه الأهداف خشينا على أنفسنا من أن ننزلق في مجاهل لا غاية لها ، وربما آل بنا السير الى طرق مغلقة ، تعوقنا عن بلوغ الأهداف المنشودة .
وبعبارة أوضح ، نعتقد أن أى سعى لحل قضية الشرق الأوسط ، سواء كان ذلك في اطار ثنائي الاطراف أو متعدد الأطراف ، ينبغي أن يندرج في مضمون حل شامل ، أى ينبغي أن يرمي لا الى الانسحاب عن الاراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ فحسب ، بل الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في وطنه .

ومن هذا المنطلق ، نرى أن اتفاق الفصل المبرم في سبتمبر ١٩٧٥ ، قد يكون خطوة فعلية نحو السلام ، وقد يساعد على خلق جو ملائم للتفاوض ، ميسر للتعايش السلمي بين الدول العربية من ناحية ، وبين دولة اسرائيلية من ناحية اخرى ، تكون خلعت عنها مركبات الهيمنة والتوسع ، واقتنعت بأن هناك شعبا يدعى الشعب الفلسطيني ، وأن لهذا الشعب الحق في أن يعيش على ارض اجداده . هذا في صورة ما اذا تأكد أن اتفاق سبتمبر ، ستتبعه فعلا مفاوضات للجلاء عن الجولان ، وأخرى للجلاء عن الضفة الغربية من نهر الأردن ، كما تعلنه بعض الأطراف المعنية .

اما اذا لم تفتح في وقت قريب جدا مفاوضات مع سوريا ، ومع منظمة التحرير الفلسطينية ، او في صورة ما اذا فتحت فلم تؤد الى نتائج ايجابية في أجل معقول ، لا يفهم منه تجميد القضية ، تحت ستار مواصلة التفاوض بسبب تعذت اسرائيل ، فان اتفاق سبتمبر سيكون عند ذاك معاكسا اطلاقا لما كان مأولا منه . ان عوض أن يكون محركا ديناميكيا للسلم في المنطقة ، سيكون حجر عثرة معرقلا لهذا السلم ، وعوض أن يخلق جوا ملائما للتفاوض والتعايش السلمي ، سيخلق في البعض شعورا جديدا بالخيبة ، وفي الآخرين شعورا قاتما باليأس ، ويبعث في جميعهم الاعتقاد ، بأن الحرب هي السبيل الوحيد للوصول الى حل عادل دائم .

لقد بنى اتفاق سبتمبر على ضربين من العقود : عقد بين مصر واسرائيل ، التزمت فيه اسرائيل بالجلاء عن بعض القطاعات المصرية جلاء تبين أنه حقق لاسرائيل امتيازات هامة جدا ، وعقد بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ، التزمت فيه هذه الاخيرة بفتح مفاوضات بين الأطراف المعنية بالامر ، حتى يتم جلاء مواز بالجولان وبالضفة الغربية . فاذا ما توفقت

الولايات المتحدة الى فتح مفاوضات للجلاء عن الجولان والضفة الغربية ، وآلت هذه المفاوضات الى نتائج ايجابية ، حق لنا ان نذك ان نقول ان اتفاق سبتمبر كان حدثا تاريخيا بالغ الأهمية والآثار .

بيد أن المهم كما يعلمه الجميع في هذا الشأن ، ليست بنود الاتفاق ، وانما النوايا التي يضمها الموقعون عليه ، تلك النوايا التي ستتضح عند الشروع في تطبيق الاتفاق . على أن البوادر ليست مما يبعث على التفاؤل ، لأن في استغلال اسرائيل لفرصة سلام مثل هذا ، للاستعداد للحرب ، وذلك بالالاحاح من أجل التحصيل على سلاح من امريكا ، يمنحها درجة من التفوق العسكري تفرض به ارادتها على الجميع ، ما يبعث على الاعتقاد أن نيتها تتجه الى اقامة وضع يتماشى مع مطامعها ، وهو ما عرفه بعضهم بعبارة السلم الاسرائيلية ، وهذا ما يرضاه العرب ، ولو اضطروا لخوض حروب عديدة طويلة قرون . فالسلم بالشرق الأوسط لن تكون مفروضة بارادة اسرائيل ، وانما تكون ناتجة عن اتفاق بين جميع الأطراف المعنية .

لذلك فاننا مع اعتبارنا لاهمية اتفاق سبتمبر ١٩٧٥ والذي يمكن أن يكون مرحلة من المراحل الحاسمة في تطور قضية الشرق الأوسط فاننا لا نصدر حكما باتا على هذا الاتفاق الا عند المرحلة الثانية أى عندما يأخذ المتعاقدون الثلاثة في تنفيذ الالتزامات ، التي اخذوها على أنفسهم والتي لم تذكر حتى في نص الاتفاق .

ذكر أن المفاوضات بخصوص الجولان ستفتح في تشرين الأول / أكتوبر فإنا تم ذلك فكم ستدوم هذه المفاوضات ؟ وإلى أي نتيجة ستؤدي ؟ اننا مالم نعرف الجواب على هذين السؤالين فممن الصعب علينا أن نبدي رأيا نهائيا بخصوص هذا الاتفاق .

ومهما يكن من أمر ، فان تونس تعتبر كما أسلفت أن محور المشكلة سيبقى قائما وهو القضية الفلسطينية . وأن تونس ستبقى دائما الى جانب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، مهما كانت الظروف ، الى أن يتوصل هذا الشعب الى استرجاع حقوقه العادلة .

سيادة الرئيس ، عاشت القارة الأوروبية هذه السنة حدثا من أبرز الأحداث التي تمت أشر الحرب العالمية الأخيرة . فقد التمت بهلسنكي الندوة الأوروبية للسلام والتعاون ، وسبق للحكومة التونسية أن أعلنت في الوقت المناسب عن تقديرها لنتائج هذه الندوة . وأن تونس كدولة صغيرة نامية لا يسعها ، إلا أن تثني على الجهود الموفقة التي بذلت لنجاح هذه الندوة ، وأن تستبشر بالأسلوب الجديد الذي ينتظر أن يحكم العلاقات بين الدول الأوروبية مستقبلا . ونحن نرجو صادقين أن تطبق قرارات هلسنكي تطبيقا صادقا كاملا يمتن الثقة ويعزز التعاون في هذه الربوع ، لا اعتقادنا أن السلم كالحرب اذا ظهرت في منطقة تسربت منها الى غيرها . ولكننا نلاحظ أيضا أن السلم في أوروبا ستظل سلما محدودة مهددة ، مادامت مناطق أخرى في العالم تواجه مشاكل الحرب والاعتداء والحاجة ، وخاصة اذا كانت هذه المناطق متاخمة لأوروبا ، كما هو الشأن بالنسبة لبلدان البحر الأبيض المتوسط . والواقع أن مؤتمر هلسنكي لم يأت بكل ما كانت تأمله شعوب البلاد الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط .

والرأى عندنا أن المعايير التي قررت بالنسبة لأوروبا ، ينبغي أن تعتبر بالنسبة لغيرها ، لأن السلم لا يمكن أن يستتب في الحوض الغربي من المتوسط ، بينما الحرب قائمة في الحوض الشرقي منه . وكذلك التعاون فهو لن يكسب مدلوله الحقيقي ، اذا ما قصر على البلاد الأوروبية ، ولم يقرأ فيه حساب لمصالح البلاد المتصلة بها المتضامنة بطبيعتها معها . ولئن لم تتمكن الحكومات التونسية ، من المساهمة في مؤتمر هلسنكي كما كانت تود ، فانها ستبذل قصارى الجهد مع الدول الشقيقة والصديقة ، حتى تشع الروح التي خيمت على هذا المؤتمر في كافة ربوع البحر الأبيض المتوسط ، وهي المنطقة التي تنادي بأن تكون واحة سلام وطمأنينة وتعاون في خدمة الجميع ، ولعمل

في الحوار العربي الأوروبي فرصة ، لايجاد الطرق المؤدية الى اقامة سلم دائمة في البحر الأبيض المتوسط مبنية على التعاون .

سيدى الرئيس ، أود أن أعتنم هذه المناسبة ، لأعبر باسم حكومتي عن تفديريها للنتائج الطيبة التي أسفرت عنها أشغال الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي نظرت في قضايا التنمية والتعاون الدولي . فلقد سجلت هذه الدورة لا محالة بدء التحرك نحو اقامة نظام اقتصادى دولي ، يكون مبنيا لاعلى معايير القوة ، بل على اعتبار المصالح المشتركة ورغبة الجميع في الحياة ، حياة يكتنفها الازدهار والسلم والتوازن الاقتصادى .

وإذا كانت هذه النتائج لا تستجيب الى جميع متطلبات البلدان النامية ، فان هذه الدورة توفقت الى جمع كلمة كافة الأعضاء حول مبادرات ينبغي اتخاذها ، في ميادين تتوقف عليها حياة قسم عظيم من الانسانية ونموها . ومن ذلك :

- وضع أجهزة كفيلة باصلاح معايير المبادلات وبعث تجارة دولية أكثر توازنا وتوسعا .
- نقل الموارد الحقيقية لتجسيم هذا التضامن الانساني ، وذلك بمساهمة البلدان الغنية مساهمة أكثر مباشرة وأقل استغلالا ، في تمويل مشاريع التنمية ببلاد العالم الثالث .
- الزيادة في تصنيع البلاد النامية مادام هذا التصنيع ضروريا بالنسبة لتنميتها ، وذلك عن طريق مخطط التوزيع الصناعي الذى وضع في مؤتمر ليما .
- تغطية الحاجيات الغذائية ، بالنسبة لثلاثة أرباع سكان المعمورة وذلك بمضاعفة الانتاج الفلاحي ومضاعفة المساعدات الغذائية التي تقدمها البلاد المحظوظة ، مع اصلاح مسلك هذه المساعدات .

وان الحكومة التونسية لتحيي الروح الطيبة التي هيمنت على أعمال هذه الدورة هذه الروح التي اتصفت بالتفهم والتعاون والتي سيكون لها أثر محقق على سير المؤتمرات الاقتصادية الدولية . واملنا أن تحرص كل الدول على تطبيق مقررات الدورة الاستثنائية ، بنفس تلك الروح البناءة ، وأن يستمر العمل على تقريب وجهات نظر الدول النامية والدول المصنعة ، بما يضمن التعاون الضرورى ، لاقامة النظام الاقتصادى الجديد المبني على التكامل والعدل .

سيادة الرئيس ، لقد مرت الانسانية طيلة الثلاثين سنة الأخيرة بتقلبات عظيمة جـدا ،

وشهدت تطورا لم يسبق أن عرفته الأجيال التي سلفتنا ، فقد اكتسحت الثورة التكنولوجية معظم بلاد العالم ، وانبعثت في الناس تعطش شديد للمعرفة والتقدم ، وازداد الحرص فيهم للاحراز على العدالة الاجتماعية ، وضمان الكرامة البشرية ، وتغييرت المعطيات السياسية والاقتصادية ، تغييرا محسوسا سواء على الصعيد القومي أو الصعيد الدولي . وكانت منظمة الأمم المتحدة مركز اشعاع بالنسبة لهذه الحركة الجبارة ، الا أنها لم تكن دائما قادرة على مواكبتها ، نظرا الى أنها بقيت في قوانينها وأنظمتها على ما كانت عليه قبل أن تبعث هذه الحركة . الأمر الذي جعلنا نشعر بالحاجة الماسة الى تحويل هذه الأنظمة ، للتوفيق بينها وبين ما يقتضيه الوضع الجديد ، حتى ندخل على أجهزة المنظمة ، الاصلاحات الالائقة ونمنحها الفاعلية المنشودة .

وقد سبق لي أن ذكرت على هذا المنبر ، في السنة الماضية ، أن الأمر لا يدعوا الى استنقاص مسؤولية الدول الكبرى ، أو زج المنظمة في مسالك غير التي خلقت من أجلها ، ولكننا نلاحظ أن الدول الأخرى ، تزداد مسؤولياتها وتتسع على الصعيد الدولي . وانا ما احببنا لمنظمتنا أن لا تتجاوزها الأحداث ، فمن الواجب أن نشرك هذه الدول أكثر من ذي قبل في تهيئة القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة ، وفي السهر على تطبيقها . وهو ما يكسب المنظمة صفة الشمول ، ويمنحها القوة اللازمة لحل المشاكل الدولية حالاناجعا .

وانا تصفحنا حياة المنظمة في سنواتها الثلاثين لاحظنا أن الأمم المتحدة لم تتمكن في بعض الأحيان من وضع حد للاعتداء ، أو من معاقبة المعتدى . فاسرائيل وأفريقيا الجنوبية مثلا ، تتحديان المنظمة تحديا سافرا مستمرا ، وتواصلت اعتداءاتهما دون خوف من أن ينالهما أي عقاب ، وهما الآن تمعان في التحدي للضمير العالمي فتنتهجان اسلوبا جديدا من التعاون والتآزر بينهما على خدمة أغراضهما ، التي ندد بها البشر في كافة المستويات .

ومرد عجز المنظمة الى أنها لم تحصل بعد على الوسائل التي تكفل تطبيق القرارات التي تتخذها أجهزتها ، وهذا مايفسر الفشل والخيبات التي حصلت في كثير من المؤسسات الدولية . ومن هنا ينبغي أن ينطلق البحث ، عن وسائل لتعزيز المنظمة ، حتى لا تبقى قراراتنا حبرا على ورق .

فهل ستتوصل المنظمة الى ايجاد الصيغ التي تضمن لها القوة والشجاعة ، مع التطور حسب

مقتضيات الساعة ، وهل سيتوصل الأعضاء الى تحقيق اجماع شامل تتبعث منه عزيمة جماعية ، على السير قدما وبكل صدق نحو السلم والنمو ؟
ذلك ما نأمله بكل اخلاص في صالح المنظمة وفي صالح الانسانية .

البند ٣ من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثلاثين للجمعية العامة : التقرير الأول للجنة وثائق التفويض
(A/10270)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أدعو السيد رئيس لجنة وثائق التفويض السيد لونغرستاي من بلجيكا ليقوم بعرض تقرير لجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة (A/10270).

السيد لونغرستاي (بلجيكا) رئيس لجنة وثائق التفويض (الكلمة بالفرنسية) :
أتشرف بأن اقدم للجمعية العامة أول تقرير للجنة وثائق التفويض ، وهو موجود في الوثيقة
(A/10270) بتاريخ ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ .
وهذا التقرير لا يتطلب ، كما يبدو ، أي تعليق من جانبي ، وكل ما أود أن أقوله ، هو
ان أوجه نظر الجمعية العامة الى الفقرة ١٢ ونصها :

" توصي لجنة وثائق التفويض ، الجمعية العامة ، باعتماد مشروع القرار التالي :
" وثائق تفويض الممثلين لدى الدورة الثلاثين
للجمعية العامة
" الجمعية العامة تقر التقرير الأول للجنة وثائق التفويض " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان المتحدث الاول في هذا البند السيد ممثل
الجمهورية العربية الليبية وادعوه للكلام .

السيد الكخيا (الجمهورية العربية الليبية) : سيدى الرئيس ، أود الاشارة بالبيان
التالي فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد اسرائيل الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ،
بمناسبة مناقشة النقطة الثالثة من جدول الاعمال والوثيقة رقم (A/10270) ، التي قدمها اليونسكو ،
مشكوراً ، السيد رئيس لجنة وثائق التفويض .

السيد الرئيس ، ان القضية الفلسطينية اصبحت امام الامم المتحدة ، منذ انتهاء الانتداب
البريطاني على فلسطين سنة ١٩٤٧ ، وبدون الدخول في مناقشة ، أو تفاصيل حول جذور التطورات
التاريخية ، التي اصطحبت مسألة فلسطين في الأمم المتحدة ، فان الجمعية العامة ، وهي غير مؤهلة

قانونا بتقسيم أية دولة ، قامت باصدار قرارها المشهور رقم ١٨١٢ في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٤٧ مقسمة بمقتضاه فلسطين .

ان قيام الأمم المتحدة بهذا العمل ، لم تتناقض فقط مع ميثاقها ، بل لقد ناقضت هذا الميثاق وتجاوزته ، بل انها انزلت غينا مستمرا على الشعب العربي الفلسطيني ، الذي يمثل غالبية السكان . وعلى هذا ، فان الامم المتحدة ، لم تنكر فقط ، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ، بل ساهمت أيضا في طرد الفلسطينيين من وطنهم القومي ، وحولتهم الى لاجئين فاقدي الأمل ، مصهدة بذلك لانشاء نظام غريب على المنطقة ، وعلى الارض ، قائم على الاغتصاب ، والعدوان ، والارهاب .

لقد عمدت الامبريالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، الى المناورة ، لاضفاء الشرعية على النظام العنصرى الصهيوني ، وذلك بالدعوة الى عقد دورة خاصة للجمعية العامة من ٥١ دولة — واذكر بأنها من ٥١ دولة — في الوقت الذي كانت فيه معظم دولنا ، من العالم الثالث ، لازالت تناضل من أجل استقلالها ، ولتحقيق شخصيتها الدولية — وذلك لاستخدام الجمعية العامة لاضفاء الصيغة القانونية على الخطة غير العادلة ، وبهذا انشأت نظاما اجنبيا غريبا فسي فلسطين .

وبالرغم من ان القاعدة الاساسية للميثاق ، هي اقرار حق الشعوب في تقرير المصير ، فان المسألة الفلسطينية قد قدمت للجمعية العامة ، آنذاك ، وعولجت بطريقة تناقض هذا المبدأ الأساسي . وعليه ، فان هؤلاء الذين يذرفون دموع التماسيح على طرد نظام ، بدعوى الحفاظ على مبدأ عالمية الامم المتحدة ، يجب أن يصمتوا الى الأبد — فيجب الا يكون هناك ازدواج في معايير تطبيق قواعد الاخلاق الدولية — فهي نفس تلك الدول ، التي حاكت مؤامرة التقسيم غير القانوني لفلسطين عام ١٩٤٧ ، خارقة بذلك نصوص الميثاق .

بالاضافة الى ذلك ، فان تلك القوى التي ساعدت على تفرخ بيضة الصهيونية الى نظام واقعي ، سعت ايضا الى صبغة بالصبغة الشرعية ، وذلك عن طريق انضمامه الى الأمم المتحدة ، وقد اتخذت الجمعية العامة قرارها المشروط رقم ٢٧٣ الدورة الثالثة بتاريخ أيار/ مايو سنة ١٩٤٩ بالموافقة على انضمام النظام الصهيوني لعضوية الأمم المتحدة . ان القرار رقم ٢٧٣ ، الدورة الثالثة ،

المتخذ في شهر أيار/مايو سنة ١٩٤٩ ، والذي انضم بمقتضاه نظام استعماري عنصري الى عضوية الامم المتحدة ، اشترط ضرورة قبول هذا النظام - بدون تحفظ - للواجبات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، واحترام القرارات السابقة للجمعية العامة ، وبصورة خاصة ، القرار رقم ١٨١/الدورة الثانية ، والقرار ٩٤/الدورة الثالثة حول تقسيم فلسطين واعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في وطنهم .

وعلى النقيض من ذلك ، أبدت السياسات الصهيونية المتعاقبة تجاهلا تاما لقرارات وتوصيات الامم المتحدة ، فضلا عن ذلك ، فان الصهيونية ، كأى نظام استعماري ، لم تكف بالمساحات التي اغتصبتها ظلما ، بل استمرت في تعميق اطماعها العدوانية ، والتوسعية في كل فلسطين ، وأبعد من ذلك ، الى اقاليم دول عربية أخرى .

وفي محاولاتها المتعمدة لتصفية الفلسطينيين ، فقد مارست سياسة التقتيل ، والمذابح الجماعية بهدف الافناء الكامل للشعب العربي الفلسطيني .

وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، وبالإضافة الى ذلك فقد اعادت الجمعية العامة تأكيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وحقوقهم ، غير المنازع فيهم ، في العودة الى وطنهم واملاكهم في فلسطين ، وبالرغم من ذلك فان النظام الصهيوني الذي منح ، دون وجه حق ، وطنا ، وقبل في عضوية الامم المتحدة ، يواصل تجاهله للارادة الجماعية للأمم المتحدة .

واستنادا على ما سبق قوله ، فانه يجب عدم قبول اوراق تفويض الوفد الصهيوني للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لان هذا الوفد يمثل نظاما غير مؤهل اخلاقيا وقانونيا لعضوية هذه الجمعية ، وعليه فاننا نسجل عدم اعترافنا وتحفظنا الشديد ، حيال اوراق تفويض الوفد الصهيوني للدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان هذا البيان الذي ادليت به ، يعبر عن وجهة نظر الدول العربية الاخرى الشقيقة الاعضاء* في جامعة الدول العربية ، وذلك بصفتي رئيسا للمجموعة العربية خلال شهر اكتوبر الجاري ، وهذه الدول هي ، الجزائر، البحرين ، مصر ، العراق ، الاردن ، الكويت ، لبنان الجمهورية العربية الليبية ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، جمهورية اليمن الديمقراطية ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ، السودان ، سوريا ، تونس ، الامارات العربية ، الجمهورية العربية اليمنية .

في رأى وفد الجمهورية العربية الليبية ، ان اقل ما يجب عمله تنفيذنا لقرارات المؤتمر الاسلامي في جدة ، والقرارات الصادرة في كمبالا عن المجموعة الافريقية ، والقرارات الصادرة في ليمبا عن مجموعة عدم الانحياز ، واستجابة لرغبات شعوبنا ، فان اقل ما ينبغي عمله في هذه الدورة هو توجيه انذار للكيان الصهيوني فيما يتعلق بعضويته في الامم المتحدة ، ونحن لا نشك لحظة انه في الوقت المناسب ، وامام استمرار الكيان الصهيوني في سياسة العدوانية وعجرفته ، ستطرح للبحث قضية عضوية هذا الكيان العنصري المصطنع العميل في الامم المتحدة . ونحن متأكدون ان شعوبنا لن تسكت طويلا على هذا الوضع الشان .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بعد هذا البيان ارى انه ليس هناك من يطلب الكلام ، لأن الجمعية العامة امامها تقرير لجنة وثائق التفويض ، وعليها ان تتخذ قرارا بالنسبة لمشروع القرار الذي اوصت به هذه اللجنة كما جاء في الفقرة ١٢ من تقريرها .
اذا لم يكن هناك اعتراض سوف اعتبر ان الجمعية العامة توافق على مشروع القرار المعروض اعتمد مشروع القرار (القرار رقم ٣٣٦٧ (د - ٣٠) .

السيد هيرزوج (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : بعد ان استمعت الى البيان الذي ادلى به السيد ممثل ليهيما ، واثناء مناقشة الجمعية ، نحن نعترف الالهات التي اصبحت سياسة مستمرة من قبل بعض الوفود ، التي تتنافس مع بعضها البعض في درجة الحقد والكرهية ، التي يمكن ان تطعم بها المناقشات . وأود أن أتساءل ما هو هدف هذه الوفود ؟ هل هي تؤمن فعلا بأن هذا هي الطريقة لحل المشكلات : وهل يمكنها ان تتصور ان مثل هذه الامور تؤثر على اى شخص في هذه الجمعية ، وتؤثر على الاشخاص الذين هم هدف لهذا الهجوم ؟ ربما كان هذا هو مستوى المناقشات الذي اعتادوا عليه في بلدانهم ، فاذا كانت المناقشة امرا مسموحا به على الاطلاق فلا شك ان هذه اهانة لمستوى ذكاء الاشخاص الذين يحضرون هذه الجمعية ، اذا تعرضوا للاستماع الى مثل هذه البيانات . ان المناقشة امر مقبول ، والاختلاف امر مقبول ومحاولة اقناع بعضنا البعض امر مقبول ، ومحاولة التوصل الى اتفاق في الرأي مقبول ، ولكن في شكل اهانات متعمدة ، لا هدف لها ، امر لا يمكن ان يسمح به ، فهذا الامر لا يتناسب مع كرامة هذه الجمعية ، بأن تقبل مثل هذه الامور كوسيلة للحوار الدولي .

ان هذه الجمعية قد استحقت الى نوعين من الاصوات اثناء المناقشة العامة لمشكلة الشرق الاوسط ، فمن جهة توجد الاصوات التي تحاول ان تنكر على الاخرين الحق في الوجود ، والتي تنكر المفاوضات ، وترفض الحلول الوسط ، وترفض التحرك نحو السلام ، ومن جهة اخرى ، هناك الاصوات الشجاعة لهؤلاء الذين يعلمون بالمخاطر الكامنة ، ولكنهم مستعدون لان يسلكوا سبيل الاعتدال ، وسبيل التوصل الى حلول وسط في مناخ من الاحترام المتبادل ، وفي محاولة للتقدم نحو السلام . ان اسرائيل تنتمي لهذه المجموعة الثانية ، وحقا ان المشكلة لا يمكن ان تشرح بطريقة اصرح من المناقشات التي جرت بالامس في قاعة هذه الجمعية بين وزير خارجية اسرائيل

وبين بعض الوفود الاخرى ، وانا كان هناك من يشك في موضوع الشرق الاوسط فان تحليل المناقشات التي جرت امس يمكن ان يوضح الامور . ويمكنني فقط ان اكرر ان اسراييل قد بدأت تسلك طريق المفاوضات في محاولة لتحقيق السلام مع كافة جيراننا ، وفي محاولة للتوصل الى حل يشرف جميع الاطراف المعنية بالنزاع في منطقتنا ، ونحن لن نحيد عن هذا الهدف ، وعن هذا الطريق بسبب المناقشات العقيمة .

وبالنسبة للملاحظات التي ابدتها السيد ممثل ليبيا فيما يتعلق بعضوية اسراييل في الامم المتحدة ، فانني ارفض بكل ما املكه من تأكيد هذا البيان الذي ليس له ما يبرره ، والذي لا يضيف شيئا الى كرامة هذه المنظمة العالمية ، ويعمل على تدمير اساسها ، وانني اشعر بارتياح ان الرأي العام العالمي ، والذي تم التعبير عنه في مختلف الاجتماعات ، في استكهولم ، وفي اوربا الغربية ، وفي كمبالا ، وفي ليما ، قد رفض هذا التحرك ، ان انه يعلم بالاخطار التي يعنيهها بالنسبة لوجود الامم المتحدة في المستقبل .

اذا فكرنا بتؤده نلاحظ ان مستوى السلوك الذي شهدناه اليوم قد اصبح سلوكا مقبولا من قبل الجمعية العامة في كثير من اللجان ، وانني انتهز هذه الفرصة لكي اقترح انه ربما نكون قد وصلنا الى الوقت المناسب للتطلع الى معايير جديدة للسلوك حتى بين الاعداء ، وبعد نجاح الدورة الخاصة السابعة ، هذا النجاح الذي يعزى الى الجو المتمدين الذي ساد المناقشات ، فعندما افكر في سلوك بعض الدول العربية اجد ان طريقة التعبير عن انفسها ، وطريقة الخوف التي تتحدث بها لوفود اسراييل أتعجب لها ، ألم تحن اللحظة بعد للدول العربية لكي تتخرج من دور الحضانة السياسية التي انقسمت فيها ؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني أدعو السيد البارودي ممثل العربية السعودية ، لأخذ الكلمة . .

السيد البارودي (العربية السعودية) (الكلمة بالانجليزية) : انني أشعر بأنني مضطر لأخذ الكلمة ، لأن السيد الذي تحدث قبلي ، يذكرني بعبارة موجودة في العهد الجديد : انه يرى الشوك في عين أخيه ، ولكنه لا يرى القذى في عينه . انني أؤمن بحقوقه في أن يقول ما يريد ، ولكنني أعتقد بالنسبة لهؤلاء ، من بينكم ، الذين لم يكونوا معاصرين لقضية فلسطين ، انه من واجبي أن اتقدم ببعض الملاحظات ، وسوف أتحدث باختصار شديد ، لكي أوضح الموقف .

أيا كان ما قاله السيد ممثل الدولة الصهيونية ، فيما يتعلق بالارهاب ، وإشارته الى أن بعضنا ، مازالوا في دور الحضائنة لم يتخرجوا منها ، وأن الوقت قد حان بالنسبة لنا لكي نتخرج من هذه الدور ، ولكي نصبح أكثر تمدينا . انني أود الرد عليه في هذا الشأن . ان الشعب الفلسطيني ، والكثيرون منه كانوا يهودا وأعتنقوا بعد ذلك المسيحية أو الاسلام ، ذلك أن اليهود الاشكنازي الذين كانوا دعامة للحركة الصهيونية ، قد أتوا بأشخاص اعتنقوا اليهودية في الأرض ، وطردوا الفلسطينيين منها ، وهم الذين كان بعضهم أصلا من السكان اليهود الذين يعيشون على هذه الأرض .

ثانيا ، دعوا أي أسرائيلي يغسل فمه قبل أن يتناول على شعب فلسطين ، الشعب الفلسطيني الأصيل . لأن من أتى بالارهاب الى هذه الأرض ، هم رجال الهاجاناه ، وزفاي ليوي ، وشتين . أما هؤلاء الذين عاشوا في فلسطين ، فقد كانوا شعبا سالما ، وقد مدوا أيديهم باستمرار ، حتى تحت الحكم العثماني ، لاستقبال كافة الحجاج بغض النظر عن عقيدتهم الدينية . لقد كانوا شعبا يؤمن بالسلام ، حتى أتى هؤلاء اليهود من وسط وشرق أوروبا ، الذين اعتنقوا أجدادهم اليهودية في القرن الثامن ، جاءوا بيننا ، وقد كنا نريد السلام معهم كيهود ، ليس فقط الفلسطينيين ، بل كل العرب في المنطقة .

إذا كان لديكم فهم سليم ، فلا بد أن تعترفوا بالفلسطينيين ، وان تسالموهم لأنه لمن يكون هناك سلام ، حتى في البلاد العربية اذا لم يعط الفلسطينيون حقوقهم الثابت في تقرير المصير .

ان القوى الغربية لم يكن من سلطتها أن تعطي أرضا لم تكن تملكها ، وأنتم موجودون هناك كغرباء ، ولكنكم كنتم تعيشون بيننا فترة ٢٧ عاما . يجب أن تتخلصوا — ولن أستخدم كلمة "برانونيا" — من العقدة التي تقول بأنكم شعب الله المختار ، وانكم وحدكم تتمتعون بصفات لا يشارككم فيها آخرون وعندئذ سوف يمكنكم أن تعيشوا مع اخوانكم الفلسطينيين ، وأدعوهم باخوانكم ، لأننا جميعا اخوة في الانسانية ، سواء كنا يهودا أو غير يهود ، سواء كنا بونيين أو غير بونيين ، سواء كنا نؤمن بالله واحد ، أو كنا ملحدين . في هذه الجمعية ينبغي أن نعلن جميعا ، أننا اخوة ، ولكنكم تريدون لأنفسكم وضعاً متميزاً لن تحصلوا عليه أبداً ، ليس فقط ، بسبب الشعب الفلسطيني ، ولكن لأن هذا أمر يتعارض مع الاتجاه الانساني بصفة عامة . ان الله لا يمارس التمييز ، حتى يختار شعباً ويقول انه فوق الآخرين ، كما أن الله عز وجل — وقد ذكرت ذلك صرة من قبل لممثلكم السيد أبا ايان — لا يتدخل في شؤون العقارات ، حتى يوزع الأرض على شعب ، ويحجبها عن شعب آخر . انني لا أعرف الطريقة التي تفاهتم بها مع الله — عز وجل — حتى أعطاكم فلسطين ، أرجو منكم أن تبرزوا لنا عقود الملكية .

وأنتم أيها البريطانيون ، والأمريكيون ، منذ متى أعطاكم الله — عز وجل — هذه القدرة على تحويل ملكية أرض لها شعبها ، الى شعب آخر ؟ ذلك لأنكم أنتم أيها البريطانيون ، أيام بلفور ، كنتم تتعرضون للتهديد الألماني خلال الحرب العالمية الأولى . ولقد كان الصهيونيون هم الذين دفعوا الولايات المتحدة الى الحرب العالمية الأولى ، وكنتم حينذاك تحاربون من أجل الحرية والديمقراطية والحقوق الانسانية . فماذا عن حقوق الشعب الفلسطيني ؟ وما هي القوة التي أعطاهها ، الله — عز وجل — اياكم ، حتى يمكنكم أن تحولوا أرضا لا تنتهي اليكم الى شعب آخر ؟

أشعر بأنني مضطر أن أقول ذلك ، ليس فقط دفاعاً عن حقوق شعبنا الذي يعيش في فلسطين ، والذي كان أفرادُه أصلاً يهوداً ، بل أيضاً لأنني أود أن أرى اخواننا اليهود يعيشون بيننا ، ولا أود أن أراهم يعانون من هذه العقدة النفسية ، التي خلقت الكثير من المتاعب في العالم . انني أحذركم من هذه المنصة — بالرغم من أنني كنت أفعل ذلك ، حتى عندما كنت أتحدث مع الصهيونيين في الثلاثينات ، في مكان ما في إنجلترا ، وفي أماكن أخرى — اذا كنتم تريدون العيش بيننا كيهود ، فنحن نعتبركم اخوة لنا ، ولكن اذا كنتم تريدون أن تجعلوا من

الصهيونية دافعا لتحقيق غاية سياسية واقتصادية فلن تنجحوا أبدا . وأرجو أن تصدقوني ،
انني أتحدث اليكم ، ليس بطريقة عاطفية ، بل أتحدث اليكم بعد أن عشت مع هذه القضية
منذ عام ١٩٢٢ .

ليس هناك نزاع بيننا وبين اليهود ، فاليهود اخواننا ، اليهود الساميون و غير الساميين ،
لأننا نعتبرهم اخوة لنا ، اذا كانوا يسمعون لكي نعترف بهم ، ولا يسمعون الى وضع تمييز .

(السيد البارودي ،
العربية السعودية)

إذا كنتم تريدون دولة علمانية - كما قلت من قبل - يمكنكم أن تحققوا ذلك ، ولكن ، نحن لا نريد أن نراكم تصابون بالضرر ، كما أننا لا نريد أن نرى اخواننا من فلسطين ، ينكر عليهم حقهم في تقرير المصير .

شكرا سيدى الرئيس لصبركم عليّ ، وأعتقد أنني أعبر ، ليس فقط عن أماني الشعب الفلسطيني ، بل أيضا عن أماني كافة الشعوب التي حرمت من حقها في تقرير المصير . وانني لا أريد أن أحييد عن الطريق ، ولكن هذا يعني أيضا أن شعب ناميبيا ، وشعب روديسيا الجنوبية ، أو أى شعب آخر ، مهما كان لونه ، وعنصره ، أو قناعاته السياسية . فاني أعتقد أن كل الشعوب ينبغي أن تتمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : يطلب السيد ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة وسأعطيها له .

ولكن أسمحوا لي أن أوجه نظركم الى أن الساعة الآن قد بلغت الواحدة والنصف بعد الظهر ، وأنه في الجلسة التي ستعقد بعد ظهر اليوم ، سيخاطب الجمعية رئيس دولة ، وكل ما عليّ هو أن أوجه نظركم الى أنه على أثر اتفاق هنا في الجمعية العامة ، تحت اطار شرح التصويت ، قامت هذه المناقشة الآن .

السيد العلاف (الجمهورية العربية السورية) : لقد حاول ممثل النظام العنصرى الصهيوني أن يوهم بأن الأصوات العربية والصديقة التي تنادى بوقف انتهاكات النظام العنصرى الصهيوني في الأرض العربية المحتلة ، هي أصوات قليلة نادرة ، وأن المؤتمرات الدولية ، وقد سماها ، في كل من كمبالا ، وليمبا رفضت هذه الأصوات التي تنادى بطرد النظام العنصرى الصهيوني خارج هذه المنظمة الدولية ، لان وجوده يتنافى مع مبادئ ميثاق المنظمة .

هذا مؤسف ، سيدى الرئيس ، فان ممثلي الكيان الصهيوني ، قد تعودوا على الادانات والفوها الى درجة تيلد الحس ، وأصبح المندوبون الصهاينة ، لا يتورعون عن اعتلاء هذا المنبر بعد كل ادانة ، ليكيلوا السباب والاهانات للمنظمة الدولية التي ادانتهم ، وليعلنوا بكل عجرفة ، أنهم لن ينفذوا أى قرار يتخذ بشأن وقف عدوانهم ، أو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، أو الاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني .

لقد ذكر المندوب الصهيوني مؤتمر ليمما ، وانني استأذن سيادة الرئيس - لأقرأ جزءاً صغيراً من القرار الذي اتخذته هذا المؤتمر . لقد أصدر مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في ليمما ما يلي :

" ان اسرائيل بعد وانها المستمرة ضد الاقطار العربية ، وخرقتها المتواصل لميثاق الأمم المتحدة ، وقراراتها ، قد عزلت نفسها عن المجتمع الدولي ، ولقد حان الوقت لاتخاذ الاجراءات ضد اسرائيل وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ولذلك فان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز يطلبون الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، تمشياً مع مسؤولياته أن يتخذ جميع الاجراءات بما في ذلك تلك الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، لارغام اسرائيل على وقف عدوانها ، وانتهاكاتها . ولا جبارها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، الخاصة بمسألة فلسطين ، والشرق الأوسط .

كما أدان أيضاً مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، الصهيونية باعتبارها تشكل تهديداً للأمن والسلام العالميين ، وناشد جميع دول العالم محاربة هذا النظام العنصري الابريالي . " (A/10217, p.14, paras.56-58)

ودعا مجلس الأمن فيما دعاه ، الى اتخاذ قرار يثبت حقوق الشعوب العربية الفلسطينية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣٣ المتخذ في الدورة الماضية .

لقد اعتبرت الصهيونية من قبل وزراء خارجية أكثر من ثمانين دولة من دول العالم خطأ يهدد السلام العالمي ، واستمعنا أمس الى وزير خارجية النظام الصهيوني يعطينا درساً عن المثل الصهيونية ، ويقول ، اذا انتقدتم اسرائيل ، أو طلبتم الى اسرائيل وقف عدوانها ، فانتم معادون للصهيونية ، واذا كنتم معادون للصهيونية ، فانتم معادون للسامية ، يحاول الاسرائيليون العنصريون أن يهددوا دول العالم بقولهم ، اياكم أن تنتقدونا والا ننتهكم بمعاداة السامية ، بهذا الارهاب يحاولون خداع الرأي العام العالمي ، وتخويفه وارهابه حتى لا ينتقدهم ، ولكننا نحن العرب - ياسيدى الرئيس - آخر من يخشى مثل هذا التهديد . لقد نسوا بأننا نحن العرب - ايضاً - ساميون ، ونحن العرب في طبيعة الدول التي تعادى الصهيونية . اننا لا نعادي اليهودية ، فبين المجتمع العربي ، اى بين الملايين من العرب ، مجتمع يضم الآلاف من اليهود الذين عاشوا ويعيشون بيننا في

كل وئام وسلام ، ولم يحدث بيننا وبينهم أى صراع ، أو أى سوء تفاهم ، الى أن جاءت الصهيونية العالمية ، بهذا النظام العنصرى الذى يريد أن يعطى أرضاً موعودة ، في زمن أصبحت فيه التفرقة بين الشعوب تمييزاً مرفوضاً من قبل جميع الأمم .

نحن لا نخشى معاداة الصهيونية لاننا ساميون ، ولاننا لا نقر للنظام الصهيونى العنصرى بأن يحصل على حصانة من الانتقاد لقاء عدوانه . ويتكلم - سيدى الرئيس - مندوب اسرائيل عن الدول التى ترفض المفاوضات لايجاد حل مشرف . اين هو الحل المشرف تحت أقدام جنود الاحتلال الصهيونى ؟

لقد دام احتلال اسرائيل للأرض العربية الآن منذ أكثر من ثماني سنوات ، ودام انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطينى منذ ٢٧ عاماً ، وهي ترفض باستمرار تنفيذ القرارات ، وتأتى الآن لتفرض علينا حلولاً استسلامية ، وتقول تعالوا أريد السلام ، وأريد التفاوض ، ولكن تحت أقدام جنود الاحتلال الصهيونى . ان مثل هذا السلام لا يمكن على الاطلاق أن يكون مشرفاً .

ان وفد الجمهورية العربية السورية ، الذى نطق باسمه السيد ممثل ليبيا ، يرفض أوراق اعتماد النظام الصهيونى العنصرى أمام هذه الجمعية ، ويعتقد أن الوقت قد حان لطرد هذا النظام خارج هذه الجمعية الى أن ينفذ التزاماته بموجب الميثاق ، ويطبق قرارات الأمم المتحدة . ان المندوب الصهيونى هو آخر من يحق له الكلام ، لأنه سيضيف بذلك الى العدوان صفة الوقاحة .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٣ / ٤ .